مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٩)، العدد (٣)، ص ص ١٠٦٥-١١٤٠، (رجب ١٤٣٧هـ/ إبريل ٢٠١٦)

ست رسائل مصنفة في الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)

دراسة تحليلية مقارنة

د. سليمان بن علي الضحيان
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة القصيم

ملخص البحث. يتناول هذا البحث ظاهرة من ظواهر التأليف في الدرس النحوي، وهي ظاهرة إفراد بعض المسائل بالتأليف، إذ يتتبع تاريخ التأليف في مسألة (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)، ثم يدرس ستًّا من الرسائل التي ألفت في تبيين هذا الفرق، وهي مسائل امتد تأليفها إلى ثلاثة قرون، واختلف موطن مؤلفيها ما بين الشام والعراق ومصر واليمن والمغرب.

ودراستها ستكون وفق المنهج التحليلي المقارن، وذلك بتحليل كل رسالة على حدة، ثم عقد مقارنة بينها من حيث مباحثها ومصادرها وشواهدها.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على النبي المصطفى محمد وعلى آله وصحبه، وبعدُ، فقد تفنن علماء الأمة في ضبط العلم وتقريبه، فألفوا المتون المختصرة، والشروح المطولة، والحواشي، والتقريرات، وأفردوا بعض أبواب العلم بالتأليف، وأفردوا – أيضًا – بعض مسائل العلم في رسائل لكشف غموضها وتجلية معناها، ومن الفنون التي أسهم فيها النحويون (فن الفروق)، وهو من فنون العلم حسب تصنيف مؤلفي الأشباه والنظائر في العلوم، كما صنع ابن نجيم في الأشباه والنظائر في الفقه، والسيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو)، وكان لعلماء العربية نصيب من التأليف في هذا الفن، ومن أهم مسائل هذا الفن التي اهتم بها النحويون مسألة (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)، وقد كثرت الرسائل المصنفة فيها في وقت متأخر بعد القرن العاشر، وقد اخترت منها ست رسائل مخطوطة، لدراستها دراسة تحليلية؛ لإبراز جهود النحويين في هذا المجال، وهي رسائل كل من عبد الرحمن الداودي (ت ١١٦٨هـ)، وابن كيران الفاسي (ت١٢٢٧هـ)، وصالح بن يحيى السعدي الموصلي (ت ١٢٤٥هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ومحمد الدمنهوري (ت ١٢٨٨هـ)، وشيخ الأزهر سليم البشري(ت١٣٣٥هـ) [١]، وإنما وقع اختياري على هذه الرسائل الست لأنها تمثل امتدادين، امتدادًا زمانيًّا، وآخر مكانيًّا، فأما الامتداد الزمني فإن وفاة مؤلفيها تمتد على مدى ثلاثة قرون، من القرن الثاني عشر سنة وفاة الداودي ١١٦٨هـ إلى القرن الرابع عشر سنة وفاة البشري ١٣٣٥هـ.

وأما الامتداد المكاني فإن مؤلفيها تعددت أمكنة سكنهم، فالداودي شامي من سكان دمشق، وابن كيران مغربي من سكان فاس، والسعدي الموصلي عراقي من سكان الموصل، والشوكاني يمني من سكان صنعاء، والدمنهوري والبشري مصريان من سكان القاهرة.

---

(١) هذه الرسائل كلها مخطوطة إلا رسالة الشوكاني، وسيأتي توصيفها ومكان وجودها في فهرس المصادر والمراجع.

وهذان الامتدادان الزماني والمكاني يطلعاننا على جانب من جوانب النشاط النحوي في تلك القرون المتأخرة في أغلب مراكز النشاط في العالم العربي (الشام والمغرب والعراق واليمن ومصر).

وموضوع الفرق بين عَلَم الجنس واسم الجنس موضوع مطروق، فممن كتب فيه الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز في مقدمة تحقيقة لرسالة: (في الفرق بين اسم الجنس وعَلَمه)، ليحيى المغربي[٢]، والأستاذ الدكتور إبراهيم الحندود في مقدمة تحقيقه لرسالة الأمير: (إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس)[٣]، ودراسة بعنوان: (عَلَم الجنس واسم الجنس، دراسة تحليلية) للدكتور سالم حمد[٤].

وهذا البحث يختلف عن الدراسات السابقة في أنه يدرس ستًّا من الرسائل المصنفة في الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) دراسة تحليلية مقارنة، أي أنه غير معني بدراسة الفرق نفسه بل متوجه لدراسة تلك الرسائل المصنفة فيه، فهو دراسة منهجية في فن من فنون التأليف النحوي، وهو فن التأليف في المسائل المفردة.

وقد جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

فأما المقدمة فتحدثتُ فيها عن سبب اختيار موضوع البحث، والدراسات السابقة وخطة البحث.

وأما التمهيد فجعلته للحديث عن تاريخ التأليف في الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) .

---

(٢) انظر: رسالة في الفرق بين عَلَم الجنس واسم الجنس ليحيى المغربي، تحقيق أ.د. عبد الفتاح الحموز، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، عدد(٣٤) ، ١٤٠٨هـ ، ص ١١٥-١٢٤.

(٣) انظر: إتحاف الأنس في الفرق بين العلمين واسم الجنس: ١٠١٨ – ١٠٢٥ (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج١٥، عدد٢٥، ١٤٢٣هـ)

(٤) الدراسة في ٢٤ صفحة، نشرت في مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ٢٧ (١٢)، ٢٠١٣م

وأما المبحثان فالمبحث الأول خصصته لتحليل تلك الرسائل في مطلبين، المطلب الأول: في ترجمة مصنف الرسالة (اسمه، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ووفاته).

والمطلب الثاني: في التحليل الوصفي للرسائل من خلال الحديث عن (موضوع الرسالة، وسبب تأليف الرسالة، ومباحث الرسالة).

والمبحث الثاني خصصته لبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين الرسائل من خلال ثلاثة مطالب، فأما المطلب الأول فكان عن منهج الرسائل، وقد تم البحث المقارن فيه عن (تسمية الرسائل، ووضع مقدمة وخاتمة للرسائل، وتقسيم الرسائل إلى فصول، وذكر الخلاف في الرسائل، وشواهد الرسائل).

وأما المطلب الثاني فكان عن موضوعات الرسائل، والمطلب الثالث عن مصادر الرسائل سواء كانت علماء أم كتبًا.

وختمتُ البحث بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

التمهيد: التأليف في الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس

لم يتطرق النحويون قبل القرن السابع - حسب علمي- للحديث عن الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، إذ كان حديثهم عنهما منفصلا، فكل مصطلح يتحدثون عنه في بابه، فمصطلح (اسم الجنس) يتحدثون عنه ضمن حديثهم عن النكرة، و(عَلَم الجنس) يتحدثون عنه في باب العلم، لكن بعض النحويين المتأخرين في القرن الثامن وما بعده يرون أن سيبويه أومأ للفرق بينهما، فالمرادي ذكر الفرق بين اسم الجنس وعَلَمه ثم أردفه بقوله: " الجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وُضع لها من حيث خصوصها فهو عَلَم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسمُ الجنس، وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق"(٥)، وقال الأشموني: " تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعَلَم الجنس في الأحكام اللفظية تُؤذِنُ بالفرق

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠٢/١.

بينهما في المعنى أيضا، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق"[٦]، وهما يشيران لقول سيبويه: " هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة"[٧]، وتحدث فيه عن (عَلَم الجنس) كـ (أسامة) للأسد، و(أم عامر) للضبع، وقال عن ذلك: " فكل هذا يجري خبره مجرى خبر (عبد الله)، ومعناه إذا قلت: هذا أبُو الحارثِ، أو هذا ثُعالةُ، أنك تريد: هذا الأسدُ، وهذا الثعلبُ، وليس معناه كمعنى (زيد) - وإن كانا معرفة - .... من قِبَل أنك إذا قلت: هذا زيدٌ، فـ(زيد) اسمٌ لمعنى قولك: هذا الرجلُ، إذا أردتَ شيئا بعينه قد عرفَهُ المخاطَب بحِلْيتِهِ أو بأمر قد بلَغَه عنه قد اختُص به دون من يُعْرَفُ، فكأنك إذا قلت: هذا زيدٌ، قلت: هذا الرجلُ الذي من حِليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختُصّ هذا المعنى باسم عَلَم يلزم هذا المعنى؛ ليُحذف الكلام، وليُخرَجَ من الاسم الذي قد يكون نكرة، ويكون لغير شيء بعينه؛ لأنك إذا قلت: هذا الرجل، فقد يكون أن تعنى كَمَالَهُ، ويكون أن تقول: هذا الرجل، وأن تريد كلَ ذَكَرٍ تكلَّمَ ومشَى على رجلين فهو رجلٌ، فإذا أراد أن يُخلِص ذلك المعنى ويختصه ليُعرَف من يُعنى بعينه وأمره قال: زيدُ، ونحوه"[٨].

وأول من نُقل عنه التفريق بينهما - حسب اطلاعي - شمس الدّين عبد الحميد بن عِيسَى الخسروشاهي (ت٦٥٢هـ)، قال القرافي عن الفرق بينهما: " والفرق بينهما في غاية العسر...، وكان الشيخ شمس الدين الخسروشاهي ورد الديار المصرية، وكان يحرّك هذه المثلة، ويطلب الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، فما كان يجد من يجيبُهُ، وكان يزعم أنه لا يعرف تحقيق هذا الموضع في الديار المصرية إلا هو، ولم أرَ أنا مَنْ يعرفه، وكان يذكر الفرق لطلبَتِهِ، ونقلتُه عنه"[٩]، وقد أشار معاصره ابن إياز (ت٦٨١هـ) إلى الفرق، قال الزركشي:" وقال ابن إياز ردا على من فرَّق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) أن (عَلَم الجنس)

---

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١١٧.

(٧) الكتاب: ٢/٩٣.

(٨) المرجع السابق: ٢/٩٣ – ٩٤.

(٩) نفائس الأصول في شرح المحصول:٢/٦٠٠ – ٦٠١، وانظر: شرح التنقيح: ١ / ٣٣.

وهو (أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية من غير نظر للأفراد، وعكسه (اسم الجنس)، قال: فيلزم أن (أسامة) إذا استُعمل في الأفراد الخارجية أن يكون مجازًا، وليس كذلك، بل هو حقيقة"(١٠)، ثم بعد ذلك تتابع النحويون في الحديث عن الفرق بينهما ضمن بحثهم النحوي دون إفراد الفرق بينهما بمؤَلَّف، كالرضي الإستراباذي(١١)، وأبي حيان الأندلسي(١٢)، والمرادي(١٣)، والسيوطي(١٤).

وأول من أفرد الفرق بينهما بمؤَلَّف(١٥) - حسب اطلاعي - هو أبو جعفر أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المعروف بابن خاتمة الأندلسي (ت ٧٧٠هـ) وسمَّى رسالتَهُ (إلحاق العقل بالحِس في الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)(١٦) ثم يحيى المغربي وهو من علماء القرن التاسع(١٧)، إذ أفردها برسالة بعنوان(الفرق بين عَلَم الجنس واسم

(١٠) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/٢٩٢.

(١١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٢٤٥ – ٢٤٧.

(١٢) انظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١/٢٣.

(١٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٦٧.

(١٤) انظر: همع الهوامع: ١/٢٤٣ – ٢٤٤.

(١٥) في فهرس مكتبة الحرم النبوي للمخطوطات رسالة بعنوان: مسألة تحرير الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس نسبها المفهرسون لابن الناظم؛ وهي في ٧ ورقات ضمن مجموع منسوب لابن الناظم برقم: ١١٨٢ / رقم الحاسب ٣٤١٠ مكتبة الحرم المدني، وقد اطلعتُ عليها في المكتبة المذكورة، واتضح أنها ليست لابن الناظم؛ إذ إن مصنفها متأخر جدًا؛ فمصنفها ينقل عن الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ،(ق ٢ من المخطوطة)، والأمير المتوفى سنة ١٢٥٠هـ،(ق ٢ من المخطوطة).

(١٦) انظر: الأعلام للزركلي : ١/١٧٦-١٧٨؛ وهي رسالة مفقودة، وآخر من وجدتُه يورد نصًّا منها محمد الأمين الشنقيطي في كتابه (رحلة الحج لبيت الله الحرام) ص٣٦، ويظهر من نصه أنه ينقل عن غيره إذ قال وهو يتحدث عن الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس: " اختلف فيه العلماء...، واختار بعض المحررين من المتأخرين من ذلك الاختلاف ما حقَّقَه ابنُ خاتمة من أن الفرق اعتباري".

(١٧) حقق محقق الرسالة د عبد الفتاح الحموز أن يحيى المغربي توفي سنة ٧٥٠ هـ تقريبا، وهذا غير صحيح؛ لأنه في رسالته الأخرى التي ألفها عن (أيّ) نقل عن (المقاصد الشافية) للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، ويظهر من الرسالة أن صاحبها متأخر فهو من علماء القرن التاسع.

الجنس)، وقد حققها وعلق عليها د عبد الفتاح الحموز، ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد(٣٤)، عام ١٤٠٨هـ.

ثم كثُرَ التأليف فيها في القرون المتأخرة، الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، ومن تلك المؤلفات الرسائل التي سيقوم عليها هذا البحث وهي رسائل كل من عبد الرحمن الداودي (ت ١١٦٨هـ)، وابن كيران الفاسي (ت١٢٢٧هـ)، وصالح بن يحيى السعدي الموصلي (ت ١٢٤٥هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ومحمد الدمنهوري (ت ١٢٨٨هـ)، وشيخ الأزهر سليم البشري(ت١٣٣٥هـ).

ومنها – أيضًا – رسالة ليحيى بن محمد الشاوي (ت ١٠٦٩هـ) بعنوان (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)[١٨]، ورسالة بعنوان (تحقيق الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) لابن الجوهري أحمد بن الحسن المصري الشافعي (ت١٢١٥هـ)[١٩]، ورسالة بعنوان (إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس) لمحمد بن محمد السنباوي المشهور بالأمير (ت١٢٥٠هـ)[٢٠].

ومما أُلِّف فيها نظمًا منظومةٌ بعنوان (نظم لطيف وتحقيق ظريف في الفرق بين العلمين واسم الجنس) من تأليف محمد بن علي بن حسين المالكي (ت ١٣٦٧هـ)[٢١].

المبحث الأول: تحليل الرسائل الست

---

(١٨) لها نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية في الرياض، رقم الحفظ (١٤٢٢) ، عن نسخة الظاهرية برقم ٦٨٦٧.

(١٩) انظر: هدية العارفين: ٦٣٦/١، ولهذه الرسالة نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، مصر، القاهرة، رقم الحفظ:[٩٥] [٨٦٢ مجاميع].

(٢٠) حققها الأستاذ الدكتور إبراهيم الحندود ونشرها في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج ١٥، ع ١٤٢٣،٢٥هـ .

(٢١) لها نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض برقم (٣٩٤٥).

الرسالة الأولى: رسالة الداودي، (رسالة في الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعَلَمه)

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

لم تسعفنا كتب التراجم بترجمة وافية للداودي، وما وصلنا من أخباره قليل لا يتعدى اسمه، وبعض مؤلفاته، وتاريخ وفاته.

فهو محمد بن عبد الحي بن رجب الداودي، ولد في دمشق، ودرس على علمائها. وبرز في العلم حتى عُدَّ من علماء دمشق(٢٢).

مصنفاته(٢٣):

١- حاشية على شرح المنهج، جَمَعَتْ كل حواشيه مع التحقيق.
٢- حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية في النحو.
٣- رسالة في الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعَلَمه.

وفاته:

فقد بصره في آخر عمره، وتوفي في دمشق عام ١١٦٨هـ(٢٤).

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: موضوع الرسالة

بيَّن المصنف موضوع الرسالة في مقدمتها حين قال: " أما بعد، فهذه رسالة لطيفة متضمنة للفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعَلَمه على وجه قريب المأخذ سهل العبارة جلي المعنى متضح الإشارة"(٢٥).

ثانيا: سبب تأليف الرسالة

---

(٢٢) انظر: الأعلام: ١٦٨/٦.

(٢٣) انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(٢٤) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٥) رسالة الداودي: ق ١.

ذكر المصنف في مقدمة الرسالة السبب الدافع لتأليفها، إذ قال: "والحامل أني وقفت على أبيات لبعض العلماء في معرفة الفرق بين (الجمع) و(اسم الجمع)، وأظن أنها مأخوذة من شرح ألفية العلامة ابن مالك لولده الشيخ بدر الدين في المقدمة المذكورة أوائل مبحث (جمع المذكر السالم)، لكن ناظم الأبيات أهمل ذكر (اسم الجنس) فسنح لي أن أُلحِق بذلك بيان (اسم الجنس)، وبيان الفرق بينه وبين (عَلَم الجنس)، فإن الفرق بين هذه الأربعة من أهم المهمات كما هو مقرر عند الأثبات، وأن أتكلم على الأبيات المذكورة حسب الإمكان"(٢٦).

ثالثا: مباحث الرسالة

الرسالة جميعها وضعها المصنف في شرح أبيات من نظم أحد العلماء في الفرق بين (الجمع) و(اسم الجمع)، ثم ألحقها بأبيات من نظمه هو في الفرق بين (اسم الجنس)، و(عَلَم الجنس)، وعليه فالمباحث الرئيسة للرسالة هي : الكلام عن (الجمع) و(اسم الجمع)، و(اسم الجنس)، و(عَلَم الجنس)،والفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة)، والمعرف بـ(أل) للعهد الذهني، وأنواع اللام الداخلة على الاسم، وإليك تبيان هذه المباحث:

المبحث الأول في الرسالة: في تعريف (الجمع)، وأقسامه، فقد عرَّفه بقوله:

"هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالًا عليها مثل دلالة تكرار الواحد منها بحرف عطف، سواء كان له من لفظه واحدٌ مستعملٌ كـ(زيدون، والزهاد، والرجال، والمسلمات) أم لم يكن كـ(عبابيد، وأبَابِيل، وشماطيط)"(٢٧).

وفصَّل القول في الخلاف في بعض الجموع التي قيل فيها: إنها ليس لها مفرد كـ(أبَابِيل)، فذكر الخلاف في وجود مفرد لها، والخلاف في لفظ المفرد(٢٨).

---

(٢٦) رسالة الداودي: ق ١.

(٢٧) رسالة الداودي: ق ١.

(٢٨) رسالة الداودي: ق ٢.

المبحث الثاني في الرسالة: في تعريف اسم الجمع وما يعرف به، فقال في تعريفه: " وأما اسم الجمع فهو: الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالًا عليها دلالةَ المفرد على جملة أجزاء مسمَّاه، سواء كان له واحد من لفظه كـ(صَحْب، وركْب)، أم لم يكن له كـ(قوم، ورهط)"[٢٩].

ثم ذكر ما يُعرف به اسم الجمع شارحًا ما أورده من أبيات الناظم وهي:

ويُعْرفُ اسمُ الجمعِ بالتَّذكيرِ أوْ ... يُنسبُ إليهِ بالذّاتِ حَكَوْا

وغالبًا يُرى بوزنِ ... والجمعُ في تلكَ بعكسِهِ المفرد اقتدى[٣٠]

المبحث الثالث في الرسالة: في تعريف (اسم الجنس)، والفرق بين (اسم الجنس الجمعي) و(اسم الجنس الإفرادي)، وقد نظم أبياتا في هذا، ثم شرح الأبيات، فقال في تعريف اسم الجنس: "هو الموضوع للحقيقة ملغىً فيه وضعًا اعتبار الفردية سواء كان إفراديًّا كـ (الماء، والعسل، والتراب)، أم جمعيًّا كـ(ترك، وروم، وزنج)، فدلالته على كل من أفراده التزامية"[٣١].

وذكر الفرق بين اسم الجنس الجمعي والإفرادي نظما في بيتين، ثم شرحها بأن الإفرادي منه ينتفي الواحد بنفيه، كما إذا قيل: ما عندي ماءٌ ولا تمرٌ، مثلا، فإن المتبادر من ذلك نفي الحقيقة، بخلاف الجمعي منه، فإن الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه كما إذا قيل: لا رُومَ ولا تُركَ عندي، وذلك لعدم نفي الحقيقة[٣٢].

المبحث الرابع في الرسالة: الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، وقد نظم الكلام في هذا في تسعة أبيات، وذكر في شرحه للأبيات الخلاف في هذا، ثم لخص الكلام في الخلاف بذكر أن المشهور قولان، القول الأول:

---

(٢٩) رسالة الداودي: ق:٢.

(٣٠) رسالة الداودي: ق ٢.

(٣١) رسالة الداودي: ق٣.

(٣٢) انظر: رسالة الداودي: ق٣.

أن عَلَم الجنس ما وُضع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فـ(أسد) – مثلا- موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلًا من وحدةٍ وغيرها، و(أسامة) موضوع للحقيقة باعتبار أن حضورها في الذهن أخصُ من مطلق الحقيقة، فإن الواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضعَ لها فتلك الصورة المشخصة في ذهنه جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه، ومطلقُ الصورة كليٌّ، فإن وَضَعَ اللَّفظَ للصورة التي في ذهنه فهو (عَلَم الجنس)، وإن وَضَعَهُ لمطلق الصورة فهو (اسم الجنس).

والقول الثاني: أن اسم الجنس موضوع للحقيقة مع قيد الوحدة، وهو المراد بـ(الفرد المنتشر) حسب تعبير بعض العلماء، فإذا أُطلق (أسد) على فرد من تلك الأفراد فإطلاقه عليه على سبيل المطابقة؛ لأن الواضع وَضَعَهُ عليه، فهو موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس على وجه التشريك، و(أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية، فإطلاقه على الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل بالمجاز(٣٣).

المبحث الخامس في الرسالة: في ذكر الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة)، وبين (النكرة) و(المعرف بأل) للعهد الذهني، فقد ذكر الفرق بينها بأن الاسم إنما يكونُ نكرةً باعتبار كونه موضعًا لفرد معين، واسمَ الجنسِ باعتبار أنه موضوعٌ لما يَشْتَرِكُ بين كثيرين، فإن الفرد الغير المعيَّن صادقٌ على كثيرين، فـ(رجل) مثلا: نكرة باعتبار عدم تعيُّن مدلولِهِ، و(اسم جنس) من حيث إن مدلوله مشتَرَكٌ بين كثيرين، والتَّغَايُرُ بين الاعتبارين ظاهِرٌ.

وأما بين (المعهود الذهني) و(النكرة) فذكر أن الفرق بينهما هو أن الفرد غير المعيَّن إنما يُفهَم من النكرة بحسب الوضْع، ومن المعهود بحسب القرينة، فالسوق – مثلا- في قولك: أُدْخُل السوقَ، يدل على فرد غير معيَّن بحسب القرينة العقلية؛ لأن العقل يحكم باستحالة الدخول في السوق الكلي في جميع أفراده، وحاصل هذا الفرق أن (المعرَّف بلام العهد الذهني) مدلُولُهُ الجنس في ضمن فردٍ مَا، و(النكرة) مدلُولُهُ فردٌ منتَشِر، هذا على القول بأن النكرة موضوع للفرد المنتشر، أما على القول

(٣٣)رسالة الداودي: ق ٤– ٦.

بأنه للمفهوم كالمعرَّف بلام الجنس فالفرق أن تعيُّن الجنس وعهديتَهُ معتَبَر في مدلول المعرَّف بلام العهد الذهني غير معتَبَر في النكرة(٣٤).

المبحث السادس في الرسالة: في ذكر أنواع اللام الداخلة على الاسم، وجَعَلَ هذا المبحث خاتمةً للرسالة، وقد ذكر أن هذه اللام ستةُ أنواع: فإذا دخلت اللام على اسم جنس فإما أن يشار بها إلى حصة معيَّنة منه فردًا كانت أم أفرادًا مذكورة تحقيقًا أو تقديرًا، وتسمى (لام العهد الخارجي)، وإما أن يشار بها إلى الجنس نفسه، وهو أن يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات، نحو قولنا: الرجلُ خيرٌ من المرأة، وتسمى (لام الحقيقة والطبيعة)، أو أن يقصد الجنس من حيثُ هو موجودٌ في ضمن الأفراد بقرينة الأحكام الجاريةِ عليه الثابتةِ له في ضمنها، وإما في جميعها كالمقام الخِطَابي، وهو الذي يطلب فيه الظن دون اليقين، وهو (الاستغراق)، أو في بعضها وهو (المعهود الذهني)، أو يكون الإشارة بها إلى مذكور سابق كما في قوله تعالى:"((فَعَصَى فرعونُ الرَّسُولا)) بعد قوله: ((كَمَا أرسَلنَا إلى فرعونَ رسُولًا))(٣٥)، فتكون لـ(العهد الذكري)، أو يكون الإشارة بها إلى حاضر كقوله تعالي: ((اليومَ أكملتُ لكُمْ دينَكُم))(٣٦)، و: جَاءنِي هَذا الرَّجُلُ ، فتكون لـ(العهد الحضوري)(٣٧).

الرسالة الثانية: رسالة ابن كيران (تَقْييدٌ في حقائق النكرة واسم الجنس وعَلَمه والمفرد بلام الحقيقة)

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

---

(٣٤) رسالة الداودي: ق ٦.

(٣٥) انظر : رسالة الداودي: ق ٦، والآيتان من سورة المزمل رقمهما (١٥، ١٦).

(٣٦) انظر : رسالة الداودي: ق ٧، والآية من سورة المائدة رقم الآية (٣).

(٣٧) انظر : رسالة الداودي: ق ٧-٨.

هو أبو عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي دارا ومنشأ(٣٨)، ولد بفاس عام ١١٧٢هـ(٣٩)، ونشأ في أسرة اشتهرت بالعلم، فقد كان والده وأخوه من العلماء(٤٠)، ونبغ في علوم الحديث والفقه والعربية في فترة مبكرة من حياته؛ إذ تصدر لتدريسها وهو في حدود العشرين من عمره(٤١).

شيوخه وتلاميذه

أخذ العلم عن جلَّة من العلماء منهم محمد بن قاسم جسوس، وعمر بن عبدالله العربي الفاسي الفهري، و زيان بن هاشم العراقي الحسيني، و محمد البناني، وغيرهم.

وتلقى عنه العلم جمهرة من التلاميذ، منهم ولده سيدي أبو بكر، وحمدون بن الحاج، وأبو عبد الله الزروالي، ومحمد التهامي ابن الحاج محمد البوري، وأبو العباس ابن عجيبة، وغيرهم(٤٢).

(٣٨) انظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٣/٥، والأعلام: ٦ / ١٨٧.

(٣٩) انظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٣/٥ ، وإتحاف المطالع في وفيات القرن الثالث عشر والرابع: ١/١٠٨، وموسوعة أعلام المغرب: ٧/ ٢٤٨٧.

(٤٠) انظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٣/٣ ، ٣/٦.

(٤١) انظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٣/٦.

(٤٢) انظر في ذكر شيوخه وتلاميذه :سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٣/ ٣، ٥.

مصنفاته

نبغ في علوم عدة، فله تصانيف في العقيدة، و التفسير، والفقه، والحديث، والتصوف، واللغة والأدب، وسنكتفي بإيراد مصنفاته في اللغة نحوًا، وصرفًا، وبلاغة، وهي(٤٣):

١- نظم بديع في المجاز والاستعارة.
٢- تقييدٌ في حقيقة الهمزة المسهَّلة وحقيقة التسهيل.
٣- تقييدٌ في حقائق النكرة واسم الجنس وعَلَمه والمفرد بلام الحقيقة.
٤- تقييدٌ على تلخيص المفتاح.
٥- تقييدٌ في مسألة نحوية بباب الاستثناء.
٦- تقييدٌ في (لَوْ) الشرطية.

وفاته

توفي - رحمه الله - صبيحة يوم الجمعة السادس عشر من شهر المحرم عام ١٢٢٧هـ(٤٤)، أو الرابع عشر منه(٤٥).

---

(٤٣) انظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٥/٣، وإتحاف المطالع في وفيات القرن الثالث عشر والرابع: ١٠٨/١، وموسوعة أعلام المغرب: ٧/ ٢٤٨٧.

(٤٤) انظر: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى: ٤/ ١٤٩، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: ٥/٣ ، وإتحاف المطالع في وفيات القرن الثالث عشر والرابع: ١٠٨/١، وموسوعة أعلام المغرب: ٧/ ٢٤٨٧.

(٤٥) انظر: إتحاف المطالع في وفيات القرن الثالث عشر والرابع: ١٠٨/١، وموسوعة أعلام المغرب: ٧/ ٢٤٨٧.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: سبب تأليف الرسالة

السبب الباعث له على تأليف الرسالة غموض معاني بعض الحقائق، قال: "الحمد لله، هَاهُنَا حقائقُ تحتاج إلى معرفة الفرق بينها؛ لاشتِبَاهِ بعضِها ببعض، وقلَّ من يحرِّر فيها النقل من فحول الرجال فضلًا عن مَنْ دونهم، وهي (النكرة)، و(اسم الجنس)، و(عَلَم الجنس)،و(المعرَّف بلام الحقيقة، ولام العهد الذهني، ولام الاستغراق، ولام العهد الخارجي)"(٤٦)

ثانيا: مباحث الرسالة

احتوت الرسالة على ثمانية مباحث وهي:

المبحث الأول في الرسالة: في تعريف النكرة والفرق بينها وبين المعرفة، حيث عرَّف (النكرة) بأنها الاسم المشار به إلى معنى لا من حيث إنه معهود حاضر في ذهن المخاطب.

وعرَّف المعرفة بأنها عكس النكرة، فهي الاسم المشار به إلى المعنى من حيث إنه معهود عند المخاطب مصوَّر له حاضر في الخارج(٤٧).

المبحث الثاني في الرسالة: في أقسام النكرة، وقد ذكر أنها تنقسم إلى قسمين، القسم الأول : هو مالم تُلاحَظْ فيه شائبةٌ فرديةٌ، وإنما أشير به إلى الماهِيَّة من حيثُ هِيَ هِيَ، والمعهود من حيث إنه محتمل للقليل والكثير كـ(ماء، وعسل)، وكالمصادر كـ(ذِكرى، ورُجعى). وذكر أن هذا القسم هو ما يطلق عليه (المطلق) و(اسم الجنس) عند الأصوليين.

والقسم الثاني: هو ما لوحظ فيه الفردية كـ(رجل، وأسد، وكتاب)، وذكر أن هذا القسم أغلب وجودًا من الأول، وأنه وحده المتعارف باسم (النكرة) عند جماعة من الأصوليين، وقد اختلف فيما وضع له هذا القسم،

---

(٤٦) رسالة ابن كيران: ق ١.

(٤٧) انظر: رسالة ابن كيران: ق ١.

فعند ابن الحاجب وابن السبكي والتفتازاني وجماعة موضوع لواحدٍ من الجنس يُسمَّى (الفرد المبهم)، و(الفرد المنتشر)، و(الوحدة الشائعة).

وعند آخرين هو – أيضًا – موضوع للماهِيَّة من حيثُ هِيَ هِيَ ، واستعماله في الفرد إنما هو لتَحَقُّقِ الماهِيَّة فيه، وهو استعمال حقيقي لا مجازي؛ لأن اللفظ مستعمل في الحقيقة، والفردية مستفادة من الخارج.(٤٨)

المبحث الثالث في الرسالة: تحدث فيه عن (اسم الجنس)، فذكر أنه ثلاثة أقسام: (إفرادي) كـ(رجل)، و(جمعي) وهو: المستعمل في الماهِيَّة بلا قيد واحِدِهِ كـ (كَلِم)، وما لا يدل على جمعيته قيْدٌ فيصدق على القليل والكثير كـ(ماء وعسل)، وذكر أن هذا هو أصل الوضع في القسمين الآخرين أيضًا، ولكن الاستعمال خصَّص الأول بالفردية، والثاني بالجمعية(٤٩)

المبحث الرابع في الرسالة: تحدث في هذا المبحث عن (المعرَّف بلام الحقيقة)، فقال: "وأما (المعرَّف بلام الحقيقة) فإنما دل على العهدية وحضور المسمى في ذهن المخاطب بالأداة أعني أداة التعريف"(٥٠).

وطرح سؤالًا عن (المعرَّف بلام الحقيقة)، هل هو من قبيل (المطلق) أو (المقيد)؟ وأجاب بأنه من قبيل (المقيد)؛ إذ إن (المطلق) هو الدال على الماهِيَّة بلا قيْد، و(المعرَّف بلام الحقيقة) قد دل عليها بقيْد الحضور الزمني إلا أنه قيْدٌ يُخصِصُ المعهود فقط، ولا يُخـْرِج شيئًا من الأفراد التي هي الـمَاصَدَقَات.(٥١)

المبحث الخامس في الرسالة: في الحديث عن (عَلَم الجنس)، والفرق بينه وبين (المعرَّف بلام الحقيقة)، فقد ذكر أن (عَلَم الجنس) هو الموضوع للحقيقة والماهِيَّة من حيث هي معهودةٌ عند المخاطب متصوَّرةٌ له حاصلةٌ

---

(٤٨) انظر رسالة ابن كيران: ق ١-٢

(٤٩) انظر: رسالة ابن كيران: ق ٢

(٥٠) رسالة ابن كيران: ق: ٣

(٥١) ا انظر: رسالة ابن كيران: ق ٣

في ذهنه مع قطع النظر عن أفرادها، وهذا بِعَيْنِهِ هو ما وُضِع له (المعرَّف بلام الحقيقة).(٥٢)، ونص على أنه لا فرق بينهما إلا من جهة أن الدال على العهدِيَّة هو جوهرُ اللفظ في الأول، والأداة في الثاني، وأما المدلول فهو شيء واحد، واستنتج من تساويهما في الدلالة على الحقيقة أن استعمالهما للدلالة على المفرد المبهم مجازٌ لا حقيقة(٥٣).

المبحث السادس في الرسالة: في الكلام عن (المعرَّف بلام العهد الذهني) ، فقد نصَّ على أنه هو عين (المعرَّف بلام الحقيقة)، فهما إن استعملا في فرد مبهم مجازًا من استعمال المقيد في المطلق للقرينة الدالة على الفردية، والفرد حامل لها لكن بغير حضورها الذهني، وهذا في المعنى كالنكرة، ولهذا جعلوه من قبيل (المطلق) لا من قبيل (المقيد)، إلا أنه من (المطلق) بالنظر إلى الاستعمال، وأما بالنظر إلى الوضع فمن (المقيد)(٥٤).

المبحث السابع في الرسالة: في (المعرَّف بلام الاستغراق)، فقد نصَّ على أنه هو – أيضًا - من فروع (المعرَّف بلام الحقيقة) غير أن القرينة دلت على أنها مرادة من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد(٥٥).

المبحث الثامن في الرسالة: في الكلام عن (المعرَّف بلام العهد الخارجي)، فذكر أنه اسم الجنس المستعمل في هيئة معينة واحدًا أو اثنين أو جماعة (٥٦).

الرسالة الثالثة: رسالة السعدي الموصلي (مطلب في بيان ما تَمَسُّ الحاجة إلى معرفتِهِ من اسم الجنس وعَلَمه).

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

---

(٥٢) انظر: رسالة ابن كيران: ق ٢-٣.

(٥٣) انظر: رسالة ابن كيران: ق ٤

(٥٤)انظر: رسالة ابن كيران: ق ٥.

(٥٥)انظر: رسالة ابن كيران : ق ٥.

(٥٦)انظر: رسالة ابن كيران : ق ٥.

هو صالح بن يحيى بن يونس بن يحيى السعدي الموصلي(٥٧).

ولد في القرن الثاني عشر الهجري، وأدرك القرن الثالث عشر الهجري، ولم تُحَدَّد سنة ولادته، وكان من العلماء المبرزين في اللغة، ونبغ بنظم الشعر بالعربية والفارسية والتركية، وله في ذلك ديوان جمع فيه شعره باللغات الثلاث، قال سليمان صالح الموصلي: " وجدنا له ديوانًا يقع في ١٩٤صحيفة من القطع المتوسط، جمع فيه قصائده البليغة التي نظمها في اللغات الثلاث: العربية، والتركية، والفارسية، ونظمه فيها جيد، حسن السَّبْك، بليغ المعنى، وفيه التشطير والتخميس والغزل والمراسلات"(٥٨).

وكان من أنبغ الخطاطين في عصره، قَلَّد في ابتداء أمره خطوطَ المشاهير، ثم كتب خط (التعليق) فأجاده غاية الإجادة، ومَهَرَ في خط (المثنى)، وكان خطه في النسخ غاية في الجمال والإتقان(٥٩). ومَهَرَ في الإنشاء حتى بلغ رئاسة ديوان الإنشاء في إمارة الجليليين في الموصل(٦٠).

مؤلفاته

ذكر له مترجموه أسماء ستة عشر مؤلفًا(٦١)، منها ستة مؤلفات في علم اللغة وهي:

١- رسالة مطلب في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعَلَمه.

---

(٥٧) انظر: تاريخ الموصل لسليمان صالح موصلي: ٢/٢٤٤ ، ومعجم المؤلفين: ١/ ٨٢٨.

(٥٨) تاريخ الموصل: : ٢/٢٤٥.

(٥٩) انظر: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

(٦٠) انظر: تاريخ الموصل: ٢/٢٤٥.

(٦١) انظر في الحديث عن مؤلفاته: تاريخ الموصل: ٢/٢٤٥، ومعجم المؤلفين: ١/٨٢٨. وأيضًا انظر في الحديث عن مؤلفاته وأماكن وجود المخطوطات منها إلى: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ص ٣٤٦-٣٤٨.

٢- منظومة في الصرف.
٣- شرح منظومته في الصرف.
٤- تعليقات على اللاري، والأصل شرح الجامي على الكافية لابن الحاجب.
٥- حاشية على السيوطي في شرح الألفية.
٦- منظومة في رسم الخط وشرحها.

وفاته

قتل رحمه الله في الفتنة التي حدثت في الموصل سنة ١٢٤٥هـ، فبعد أن قُتل والي الموصل واتُهِم العُمَريُّ بقتله فنُفِي إلى مدينة تَلْعَفَر في شمال العراق، ونُصِّب أمين باشا الجليلي واليا جديدًا على الموصل، أغار العُمَريُّ بعد مدةٍ على الموصل فنشبت معارك دامت ثلاثة أسابيع تمخضت عن فرار الوالي الجديد إلى بغداد، وقتل فيها بعض موظفي الولاية، وكان من بينهم صاحب الترجمة رحمه الله رحمة واسعة(٦٢).

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: سبب تأليف الرسالة

السبب الباعث على تأليفها أن المؤلف – رحمه الله – رأى أن الحاجة في وقته تمس إلى معرفة التفريق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، قال في مقدمته: " وبعدُ، فهذه رسالة ألَّفتُها في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعَلَمه والفرق بينهما معنى، وأن أسماء الكتب والعلوم أعلام أشخاص أم أعلام أجناس متحرِّيًا للإيجاز مائلا عن التطويل"(٦٣).

ثانيا: مباحث الرسالة

جاءت الرسالة في أربعة مباحث، وهي:

(٦٢) انظر: مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ص ٣٤٦.

(٦٣) انظر : رسالة السعدي الموصلي : ق ١.

المبحث الأول في الرسالة: الفرق بين (عَلَم الجنس) و(عَلَم الشخص)، فقد عرَّف (عَلَم الشخص) بأنه: ما وضع لمعيَّن في الخارج، لا يتناول غيره من حيث الوضع له كـ(زيد)(٦٤).

وعرَّف (عَلَم الجنس) بأنه: ما وُضِع لمعيَّنٍ في الذهن بملاحظة الوجود فيه كـ(أسامة)؛ فإنه وضع لماهِيَّة السَّبُعِ المتَّحدةِ في الذهن باعتبار كونها متعيِّنَةً معلومة (٦٥).

ثم أورد اعتراضًا على هذا التعريف الأخير فقال: " فإن قلت: لو كان عَلَم الجنس موضوعًا للماهِيَّة لَزِمَ امتناعُ إطلاقه على الأفراد الخارجية، كأن يقال: هذا أسامةُ، وهو باطلٌ. قلتُ: إطلاقُهُ على الأفراد الخارجية من حيثُ اشتمالها على الماهِيَّة حقيقيٌّ، ومن حيث خصوصها مجازيٌّ كما صرَّح به الجلال المحلي في (شرح جمع الجوامع)، فإن أردتَ امتناعَهُ بالاعتبار الأول مطلقًا أو حقيقة فالملازمةُ ممنوعة، أو بالاعتبار الثاني مطلقًا فكذلك، أو حقيقة فالملازمة مسلَّمةٌ...، وقد أشار سيبويه إلى أن إطلاقَ عَلَم الجنس – أي حقيقة – على الأفراد إنما هو من حيثُ اشتمالها على الماهِيَّة حيث قال: إذا قلتَ: (هذا أبو الحارث) فإنما تريد: هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه...، وحاصلُهُ أن اللَّفظَ مستعملٌ في الماهِيَّة، والوحدةُ مستفادَةٌ من الخارج"(٦٦).

المبحث الثاني في الرسالة: تعريف (اسم الجنس) إذا كان نكرة، والفرق بينه وبين (عَلَم الجنس)، وقد أورد في هذا المبحث خلافًا بين العلماء في تعريف (اسم الجنس)، وبناء على خلافهم في تعريفهم يختلف التفريق بينه وبين (عَلَم الجنس)، فقد اختلفوا في تعريف (اسم الجنس) إذا كان نكرة على قولين:

أحدهما: وعليه الأكثر، أنه موضوع للماهِيَّة مع وِحْدَةٍ لا بعينها، وسُمي فردًا منتشرًا، وعليه ابن الحاجب والزمخشري والرضي

---

(٦٤) انظر : رسالة السعدي الموصلي : ق: ١.

(٦٥) انظر : رسالة السعدي الموصلي : ق:١.

(٦٦) رسالة السعدي الموصلي: ق: ١.

والتفتازاني، فعلى هذا القول لا فرقَ بين اسم الجنس المنكر والمعرَّف بلام العهد الذهني إلا أن في المعرَّف إشارة إلى الحضور دون المنكر.

ثانيهما: أنه موضع للماهِيَّة من حيثُ هِيَ هِيَ كـ(عَلَم الجنس)، وعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكر والمعرَّف بلام الحقيقة إلا باعتبار الحضور في الثاني دون الأول .

وبناء على هذا الخلاف ذكر السعدي مؤلف الرسالة أن الفرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس) إذا كان نكرة على المذهب الأول ظاهر؛ لأن (عَلَم الجنس) موضوع للماهِيَّة من حيثُ هِيَ هِيَ، و(اسم الجنس) موضوعٌ لها باعتبار وِحْدَةٍ لا بعينها ، وهي الفرد المنتشر.

وأما على المذهب الثاني فالفرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس) أن (عَلَم الجنس) موضوع للماهِيَّة باعتبار حضورها في الذهن، و(اسم الجنس) موضوع للماهِيَّة في نفسها لا بالاعتبار المذكور(٦٧).

ثم أورد اعتراضًا على التفريق المذكور بناء على المذهب الثاني وأجاب عليه، إذ قال: "فإن قلتَ: ما الدليل على أن (عَلَم الجنس) معتبر فيه الحضور دون (اسم الجنس) النكرة؟.

قلتُ: هو إجراؤهم أحكام المعارف على الأول دون الثاني، وذلك أنه لا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة...، فلما عاملوه معاملة المعرفة وعاملوا (اسم الجنس) معاملة النكرة دل ذلك على افتراق مدلوليهما، وإلا لزم التحكم، فبالأثر يستدل على المؤثر، وبهذا ظهر أن (عَلَم الجنس) معرفة لفظًا ومعنى، وإن وقع لابن مالك تبعًا لجماعة من النحويين خلافه، قال ابن هشام في (شرح اللمحة): وكثيرٌ من الضعفاء يستشكل دعوى التعريف في (عَلَم الجنس) وربما غلَّط النحاة في ذلك سفهًا بغير علم، ومن استشكل ذلك فليستشكل التعريف بالألف واللام الجنسية، أو الحضورية فإن عَلَم الجنس لا يستعمل إلا هذين الاستعمالين"(٦٨).

---

(٦٧) انظر : رسالة السعدي الموصلي : ق ١-٢..

(٦٨) رسالة السعدي الموصلي: ق ١- ٢.

وهذا التفريق في هذا المبحث استدعى أن يورد الفرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس) إذا كان معرفة – أيضًا - فذكر أن (عَلَم الجنس) يدل على الماهِيَّة المعينة من حيثُ هي معيَّنَةٌ معلومةٌ من جوهر اللفظ، بخلاف (اسم الجنس) إذا كان معرفةً، فإن التعيين فيه مستفادٌ من الإرادة.

ونتج من معرفة الفرق بين هذه الثلاثة (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس) في حالتي التعريف والتنكير أنَّ التعيين حاصلٌ في الأقسام الثلاثة كلها، فاستدعى إيراد الفرق في نوع التعيين، فذكر المصنف أن التعيين مصاحَبٌ في (اسم الجنس) النكرة، ملاحَظ في (عَلَم الجنس)، وفي (اسم الجنس) إذا كان معرفة، والفرق أن الملاحظة في (عَلَم الجنس) من جوهر اللفظ، وفي (اسم الجنس) إذا كان معرفة من الأداة[٦٩]،

المبحث الثالث في الرسالة: أسماء الكتب هل هي أعلام شخصية أو جنسية؟، وقد ذكر سبعة احتمالات، وذلك أنها إما أن تكون موضوعة للألفاظ وحدها، أو للمعاني وحدها، أو للنقوش وحدها، أو للألفاظ والمعاني، أو للألفاظ والنقوش، أو للمعاني والنقوش، أو للمركبة من الثلاثة(الألفاظ والمعاني والنقوش)، ورجح بأنها أعلام أشخاص على الأرجح[٧٠].

ثم ذكر أن ثمة احتمالا آخر قويا، فقال: "ولو قيل بأنها- أي أسماء الكتب - أعلام أجناس بدليل إدخال اللام على كثير منها كـ(الكافية)، و(الشافية) – وإن جاز أن تكون زائدة للمح الأصل، لأن الأصل عدم الزيادة مع العلمية مع أن العلمية الجنسية تقديرية اضطرارية – لم يكن بعيدًا، فتأمله"[٧١].

المبحث الرابع في الرسالة: في أسماء العلوم هل هي شخصية أو جنسية؟، ذكر أن الاحتمالات ثلاثة، فإنها إما أن تطلقَ ويرادَ بها المسائل، أو الإدراكات المتعلقة بها، أو المَلَكَة الحاصلة من تكرار مشاهدتها مرة بعد أخرى، وإطلاقها على هذه المعاني إما بطريق الاشتراك عرفًا، أو

---

(٦٩) انظر : رسالة السعدي الموصلي : ق١– ق٢.

(٧٠) انظر : رسالة السعدي الموصلي: ق:٣.

(٧١) رسالة السعدي الموصلي: ق: ٣.

بطريق الحقيقة في الإدراك والمجاز، ورجَّح أنها أسماء أجناس؛ لأنها كـ(ماء، وعسل) في جواز الإطلاق على القليل الكثير، ووصفه بالنكرة نحو: هذا فقه شريف، وهذا نحوٌ نافعٌ، وعدم جواز الابتداء بها [٧٢].

الرسالة الرابعة: رسالة الشوكاني (سؤال عن الجنس، وعن الفرق بين الجنس واسم الجنس، وبينهما وبين عَلَم الجنس، وبين اسم الجنس واسم الجمع، وبين اسم الجمع والجمع)[٧٣].

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، والشوكاني نسبة إلى قرية شَوْكَان القريبة من صنعاء في اليمن، والصنعاني نسبة إلى مدينة صنعاء على غير قياس، هكذا نَسَبَ نفسَهُ في كتابه (البدر الطالع)[٧٤].

ولد بقرية شَوْكَان ، قال عن ذلك في ترجمة نفسِهِ: " وُلِدَ – حسب ما وُجد بخط والده - في وسط نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٣هـ"[٧٥].

وتصدر للإفتاء وهو دون العشرين[٧٦]، وتولى القضاء من سنة ١٢٠٩هـ[٧٧]، واستمر فيه إلى وفاته رحمه الله.

شيوخه وتلاميذه

أخذ العلم عن عدة شيوخ، أحصى الدكتور عبد الغني الشرجي في كتابه (الإمام الشوكاني حياته وفكره) سبعة عشر شيخًا له[٧٨]، منهم

---

(٧٢) انظر : رسالة السعدي الموصلي: ق٣.

(٧٣) نشرت الرسالة ضمن(الفتح الرباني من رسائل الإمام الشوكاني) ج ١٢/ ٥٠٩٥ – ٦٠٠٨ ، بتحقيق صبحي حلاق، وقد أسقط المحقق كلمة (الجمع) الأخيرة من العنوان، والتصحيح من النسخة المخطوطة.

(٧٤) انظر: البدر الطالع: ٢/ ٢١٤.

(٧٥) البدر الطالع: ٢ / ٢١٤ – ٢١٥.

(٧٦) انظر: البدر الطالع: ٢/٢١٩.

(٧٧) انظر البدر الطالع: ٤/٤٦٤.

والده قاضي صنعاء علي بن محمد الشوكاني، وأحمد القابلي، وأحمد الحدائي، وأحمد الحرازي، والحسن بن إسماعيل المغربي، وعبد الرحمن بن حسن الأكوع، وغيرهم(٧٩).

وظل يأخذ عن شيوخه حتى قال هو عن ذلك:" لم يبقَ عند أحدٍ من شيوخه مالم يكن من جملة ما قرأه...، بل انفرد بمقروءات بالنسبة إلى كل واحد منهم على انفراده"(٨٠).

وبرَّز في عدة علوم كالتفسير، والأصول، والعقيدة، والفقه، واللغة.

وقد تفرغ لإفادة طلاب العلم، فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس - كما قال ذلك عن نفسه- في فنون متعددة كالتفسير والحديث والأصول والمعاني والبيان والمنطق(٨١).

ولهذا كَثُرَ تلاميذه؛ إذ أحصى منهم الدكتور عبد الغني الشرجي في كتابه (الإمام الشوكاني حياته وفكره) ٩٢ تلميذًا(٨٢)، منهم: ابنه أحمد بن محمد الشوكاني، ومحمد السوداي، ومحمد بن مسحم الصنعاني، وعبد الرحمن بن أحمد البهلكي.

مؤلفاته

خلف الشوكاني - رحمه الله - ثروة كبيرة من المؤلفات بلغت (٢٧٨) مؤلفاً في العقيدة، والحديث، وأصول الفقه، والفقه، وفي اللغة نحوًا، ولغة، وبلاغة(٨٣)، منها ما هو مجلد أو عدة مجلدات، وهي في بضعة عشر مؤلفًا، وبقية المؤلفات رسائل قصيرة، وسأكتفي بذكر مؤلفاته في اللغة، وهي:

١- ديوان الجوهر، حققه د حسين بن عبد الله العمري.

---

(٧٨) انظر: الإمام الشوكاني حياته وفكره: ١٧٢.

(٧٩) انظر: البدر الطالع: ٢/٢١٥- ٢١٦ ، وأبجد العلوم: ٣/٢٠٢.

(٨٠) البدر الطالع: ٢/٢١٨.

(٨١) انظر: البدر الطالع: ٢/٢١٨

(٨٢) انظر: الإمام الشوكاني حياته وفكره: ٢٣٨- ٢٦٦، وانظر أيضًا: أبجد العلوم: ٣/ ٢٠٦ – ٢٠٧.

(٨٣) انظر في الحديث عن مؤلفاته: البدر الطالع: ٢/ ٢١٩ – ٢٢٣، وأبجد العلوم: ٣/٢٠٨ – ٢١١.

٢- بغية الأريب من مغني اللبيب، وهو نظم ذكره في كتابه (البدر الطالع)[٨٤].

- مجموعة رسائل في اللغة أهمها:

٤- جواب الشوكاني على الدماميني.

٥-سؤال عن الفرق بين الجنس واسم الجنس وبينهما وبين عَلَم الجنس(وهو موضوع الدراسة).

٧- بحثٌ في تبادر اللفظ عند الإطلاق.

٨- نزهة الأحداق في علم الاشتقاق.

٩- الروض الوسيع في الدليل المنيع على انحصار علم البديع.

٩-فتح القدير في الفرق بين المعذرة والتعذير.

١٠- بحث فيما زاده الشوكاني من أبيات صالحة للاستشهاد في المحاورات وعند المخاصمات.

١١- بحث في (سَيْحُون وجَيْحُون) وما ذكره أئمة اللغة في ذلك.

وقد نشرت رسائله اللغوية هذه ضمن كتاب (الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني) الجزء الثاني عشر من ص:٥٨٦٩ إلى ٦٣٥٦، والكتاب من جمع ابنه علي بن محمد الشوكاني، وقد حققه محمد صبحي حلاق.

وفاته

توفي الشوكاني - رحمه الله - ليلة الأربعاء، لثلاث بقين من شهر جمادى الآخرة، سنة: ١٢٥٠هـ[٨٥].

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: سبب تأليف الرسالة

الرسالة جواب عن سؤال ورد على القاضي محمد بن علي الشوكاني في شهر ربيع [كذا في المطبوع والمخطوط دون تحديد أي الربيعين] سنة ١٢٠٢هـ، السؤال الوارد عليه يطلب فيه السائل التفريق

(٨٤) انظر: البدر الطالع: ٢/ ٢٢٠.

(٨٥) انظر: أبجد العلوم: ٣/ ٢٠٥.

بين (الجنس) و(اسم الجنس)، وبينهما وبين (عَلَم الجنس)، وبين (اسم الجنس) و(اسم الجمع)، وبين (اسم الجمع) و(الجمع)، وقد ذكر جامع الرسائل وهو ابن الشوكاني ذلك في مقدمة الرسالة(٨٦).

ثانيا: مباحث الرسالة

قسَّم الشوكاني – رحمه الله - الجواب وفقًا للسؤال إلى أربعة مباحث دون العنونة لذلك، وهي كما يلي:

المبحث الأول في الرسالة: الفرق بين (الجنس)، و(اسم الجنس) ذكر أن العلماء مختلفون في ذلك على قولين، القول الأول: قول المتقدمين و المتأخرين من المحققين وهو عدم التفريق بينهما، وقد اعتمد في نسبه الرأي لمحققي المتأخرين على تتبع ألفاظهم في كتبهم فوجد أن الرضي في شرح الكافية قال عن (التمر): جنس في مبحث (الكلمة)، وقال عنه: اسم جنس في مبحث (التمييز)، واستشهد -أيضا- بعدم التفريق لدى ابن الحاجب في (الكافية) في بحث التمييز، و(الشافية) في بحث الجمع، ووجد أن الجامي صرَّح في شرحه للكافية في بحث التمييز بأن التمر جنس، وصرَّح في بحث الجمع بأنه اسم جنس، ومثل ذلك صنيع السعد التفتازاني، والشريف الجرجاني في مواضع كثيرة من مؤلفاتهم(٨٧).

والقول الثاني: قول جماعة من المتأخرين بوجود فروق، وصفها بأنها مختلطة متخبطة، وذكر أنهم فريقان: فريق يرى أن (اسم الجنس) ما يطلق على القليل والكثير دفعة واحدة، وإذا أريد التنصيص على واحده مُيِّز بالتاء كتمر وتمرة، و(الجنس) ما يطلق على كثيرين على طريق البدل لا دفعة واحدة كـ(رجل).

وفريق آخر يرى العكس، بعد ذكر الخلاف رجح بقوله: " ومن جرد النظر إلى معناهما اللغوي وجد الفرق بينهما أوضح من أن يخفى، إذ لا يشك من له أدنى مَشَكَّةٍ أن المراد بالجنس المدلول، وباسمه الدال كـ(زيد)، و(اسم زيد)، إلا أن أهل الاصطلاح لم يلتفتوا لذلك "(٨٨)،

---

(٨٦) انظر: الفتح الرباني: ١٢/ ٦٠٠١.

(٨٧) انظر المرجع السابق: ١٢/ ٦٠٠١.

(٨٨) الفتح الرباني: ٦٠٠٢/١٢ – ٦٠٠٣.

فالشوكاني هنا يرى أن بينهما فرقًا من حيث المعنى اللغوي، لكنه يرى أنهما في الاصطلاح مترادفان، إذ لم يفرق بينهما المحققون من العلماء.

المبحث الثاني في الرسالة: مبحث الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، ذكر أنه وقع اختلاف في ذلك بين المحققين وذكر ثلاثة أقوال، فالسعد التفتازاني يرى أن (اسم الجنس) موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، و(عَلَم الجنس) موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، فإذا أطلقته على الواحد فإنما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعددُ ضمنًا.

وقول آخر في الفرق وهو أن (اسم الجنس) وضع لمعنى مشترك بين أفراد الطبيعة باعتبار اشتراكها، و(عَلَم الجنس) وُضِع لنفس الطبيعة باعتبار تميزها عن الغير، فالوضع على الطبيعة باعتبار كُلِّيَّتِها اسمُ جنس، وباعتبار جُزْئِيَّتِها عَلَم الجنس.

والقول الثالث لابن مالك، إذ يرى ابن مالك أنه لا فرق بينهما إلا من حيث اللفظ لا المعنى، وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان.

وقد رجَّح الشوكاني بأن (اسم الجنس) أعمُّ مطلقًا من (عَلَم الجنس)؛ لأنه موضوع للماهِيَّة مطلقًا، وأعم من أن يكون موجودُهُ ذهنًا فقط، أو ذهنًا وخارجًا، لكنه إن اعتُبِر دلالته عليها لا مع قيدٍ فهو (المطلق)، وعمومه كعموم (كل)، وإن اعتُبِر مع قيد الوحدة فهو (النكرة)، وعمومه بَدَلِيٌّ كعموم (رَجُل)، وأما (عَلَم الجنس) فهو أخص مطلقًا؛ لأنه موضوع للماهِيَّة الذهنية فقط، والتي لا تُعْقَل في الخارج بِحَالٍ.

وأما باعتبار اللغة فالفرق واضح لا يخفى، لأن (عَلَم الجنس) ما وُضِع للدلالة على الجنس بعينه دون غيره، و(اسم الجنس) ما وضع للدلالة على الجنس مطلقًا (٨٩).

وأما ما يختلف به (عَلَم الشخص) عن (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) فقد رجَّح أنَّ (عَلَم الشخص) هو ما وُضع لفردٍ معيَّنٍ من أفراد الماهِيَّة بحيث لا يتناول غيره، فهو أخصُّ مطلقًا من اسم الجنس وعَلَمه.

---

(٨٩) انظر : الفتح الرباني: ١٢/٦٠٠٥.

المبحث الثالث في الرسالة: الفرق بين (اسم الجنس) و(اسم الجمع)، في التفريق بينهما نقل التفريق الذي ذكره الرضي في باب الجمع وهو " أن (اسم الجمع) لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف (اسم الجنس)، وأن الفرق بين (اسم الجنس) وبينه فيما له واحد أنه يميز إما بالتاء أو الياء، بخلاف (اسم الجمع)" ثم علق على ذلك بقوله:" ويُشْكِلُ على هذا الفرق (الكَلِم) فإنه مما يميز واحدة بالتاء، ولا يقع في الاستعمال إلا على ما فوق الاثنين كما صرح الرضي نفسه في أول شرحه للكافية، فملاحظة عدم صحة إطلاقه إلا على ما فوق الاثنين يُلْحِقُهُ باسم الجمع، وملاحظة تبيُّن واحده بالتاء يُلْحِقُهُ باسم الجنس، اللهم إلا أن يُجْعَلَ (الكَلِم) واسطةً بينهما كما قال ابن هشام في (أوضح المسالك) : إنه اسم جنس جمعي"[٩٠].

المبحث الرابع في الرسالة: الفرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجمع)، ذكر أن الفرق بينهما واضح؛ لأن (عَلَم الجنس) موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن سواء كانت مشخصاتها قليلة أم كثيرة؛ لأن القلة والكثرة غير داخلين في نظر الواضع بخلاف (اسم الجمع) فإنه لفظٌ موضوع لمعنى الجمع فقط[٩١].

المبحث الخامس في الرسالة: الفرق بين (الجمع) و(اسم الجمع) وقد اعتمد في ذلك على رأي الرضي، إذ يرى الرضي أنه لا فرق بين (الجمع) و(اسم الجمع) إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ (اسم الجمع) مفرد بخلاف (الجمع)، وأما من جهة المعنى فإن دلالتهما على ما تحتهما من الأفراد واحدة، وهذا باعتبار الاصطلاح لا باعتبار المعنى اللغوي، فإن (الجمع) هو المدلول و(اسم الجمع) هو الدال[٩٢].

---

(٩٠) الفتح الرباني: ٦٠٠٦/١٢

(٩١) انظر : الفتح الرباني: ٦٠٠٧/١٢.

(٩٢) انظر: الفتح الرباني: ٦٠٠٧/١٢.

الرسالة الخامسة: رسالة الدمنهوري (رسالة في عَلَم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهِيَّة).

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

لم تسعفنا كتب التراجم بترجمة وافية للدمنهوري، وما وصلنا من أخباره قليل لا يتعدى اسمه وبعض مؤلفاته وتاريخ وفاته.

فهو محمد الدمنهوري الحديني الشافعي أحد علماء الأزهر، ولد في قرية (الحدين) من قرى مدينة دمنهور في مصر(٩٣)، وقد طلب العلم على مشايخ مصر، وبلغ فيها مرتبة التدريس في الجامع الأزهر.

مصنفاته

مما ذكر من مصنفاته:

١- الإرشاد الشافي في شرح متن الكافي، وهو الحاشية الكبرى الذي ألفه على متن (الكافي) في علم العروض للقناوي(٩٤)

٢- المختصر الشافي على متن الكافي، وقد اختصره من الشرح السابق، قال في مقدمته:

"إني كنت وضعت حاشيةً على متن (الكافي)، وجمعت فيها ما يَسُرُّ ذوي العقول، فهي حَرِيَّةٌ بأن يتعاطاها المخلصون بالقبول، ثم إنه عنَّ لي أن أختصر منها للمبتدئين كلمات تُعِينُهم على فهم معناه الوافي؛ ليستعينوا به على تصحيح كلام الشعراء بعون القادر الكافي، ولذا سميتها (المختصر الشافي على متن الكافي)"(٩٥).

٣- لقط الجواهر السَّنِيَّة على الرسالة السمرقندية، في علم البلاغة، وهو مطبوع(٩٦).

٤- رسالة في عَلَم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهِيَّة، وهو مخطوط، وهو موضوع تحليلنا.

---

(٩٣) انظر: الأعلام: ٢ / ١٢١.

(٩٤)انظر: الأعلام: ٢ / ١٢١.

(٩٥) المختصر الشافي: ٢

(٩٦) انظر: الأعلام: ١٢١/٢.

وفاته

توفي – رحمه الله - سنة ١٢٨٨هـ[٩٧].

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: سبب تأليف الرسالة

لم يذكر المصنف في مقدمة رسالته السبب الباعث له على تأليف الرسالة، لكن يظهر أن مقصده من تأليفها جمع ما حقَّقَه مشايخه ومَنْ قبلهم من كلامٍ حول موضوع الرسالة، قال: "هذه رسالة جمعتُ فيها ما حقَّقُوه من الكلام على (عَلَم الشخص والجنس)، و(اسم الجنس)، و(النكرة)، و(الجمع)، و(اسم الجمع)، و(الحقيقة)، و(الماهِيَّة)، و(الهُويَّة)، و(الكلي)، و(الجزئي) المنطقيين والعقليين، اقتطفتها من حاشية العلامة الصبان على الأشموني، ومن حاشية العلامة ياسين على التصريح، ومن شرح العلامة المحلي على جمع الجوامع في مبحث (المطلق)، ومن حاشية العلامة البناني على مختصر السنوسي في علم المنطق، ومن رسالة الشيخ الإمام والبحر الهمام شيخنا العطار صدَّرها بمباحث تتعلق بـ(علم الوَضْع)، وتكلم فيها على (عَلَم الشخص)، و(عَلَم الجنس)، وأطال فيها الكلام بذكر مباحث حكمية، ومناقشات مع الأعلام؛ فلذلك صَعُب مدركها، وتوعر مسلكها، ومع ذلك عاقته العوائق عن إكمالها، ومن رسالة لشيخنا العلامة الأمير سمَّاها بـإتحاف الأنس في العلمين الشخصي و[الجنسي[٩٨]]، وغيرها كما يعلم الواقف عليها، وما وجدتَهُ من صوابٍ فمن هؤلاء الأعلام، ومن خطأ فمن ذهني المسيء الأفهام "[٩٩].

ثانيا: مباحث الرسالة

---

(٩٧) انظر: الأعلام: ١٢١/٢.

(٩٨) في المخطوط (الأنس) ، والصحيح ما ذكرته كما في هو في النسخة المحققة من (إتحاف الأنس) بتحقيق د إبراهيم الحندود.

(٩٩) رسالة الدمنهوري: ق ١.

المؤلف – رحمه الله – قال: " رتبتها على أربعة فصول"(١٠٠)، وفصول المؤلف تشمل عدة مباحث، ولهذا فسنذكر ما أورده المؤلف في رسالته في مباحث كما يلي:

المبحث الأول في الرسالة: في تعريف (عَلَم الشخص)، عرَّفه بأنه ما دل على مسمى معين تعيينًا مطلقًا بحسب الوضع والخارج، فـ(التعيين المطلق) أخرج بهذا القيد الضميرَ؛ فإنه معيَّن مسماه بقيد التكلم والخطاب والمرجع، والمعرفَّ بـ(أل)؛ فإن مسماه مقيَّدٌ بـ(أل)، و(بحسب الخارج) أخرج بهذا القيد عَلَم الجنس، و(بحسب الوضع) أخرج نحو: شمس وقمر، فإنهما وإن تعيَّنا فإن هذا التعيين عَرَضَ لهما بعد الوضع، وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى والخارج(١٠١).

المبحث الثاني في الرسالة:في ذكر الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة):

وقد ذكر أن للعلماء في هذا قولين، القول الأول قول النحويين: وهو القول بأنهما مترادفان، فـ(اسم الجنس) موضوع للفرد المنتشر، يعني للماهِيَّة مع وحدةٍ لا بعينها، فيكون حكمه في المعنى كحكم (النكرة)، يعني أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، فيكون مرادفًا للنكرة.

والقول الثاني قول الأصوليين والمنطقيين: وهو أن اسم الجنس والنكرة متغايران، فـ(اسم الجنس): ما دل على الماهِيَّة بلا قيدٍ من وحدة وغيرها، و(النكرة): ما دل على الماهِيَّة مع قيد الوحدة الشائعة، وهذا الفرق اعتباري(١٠٢)، قال: "ومن هنا يعلم أن اللفظ في (المطلق) و(النكرة) واحد، فإن الفرق بينهما بالاعتبار، فإن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهِيَّة بلا قيدٍ سُمِي مطلقًا واسمِ جنسٍ أيضًا، أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمِي نكرة "(١٠٣).

---

(١٠٠) رسالة الدمنهوري: ق ١.

(١٠١) انظر : رسالة الدمنهوري: ق١-٢.

(١٠٢) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٣- ٤

(١٠٣) رسالة الدمنهوري: ق ٥

المبحث الثالث في الرسالة: في الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، ذكر أن العلماء مختلفون في هذا، فابن مالك وقومٌ من النحويين يرون أن (عَلَم الجنس) كـ(اسم الجنس) في المعنى لا في اللفظ، وكـ(عَلَم الشخص) في اللفظ فتجري عليه الأحكام اللفظية. وذهب بعض النحويين إلى وجود فرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس) في المعنى – أيضًا - لأن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعَلَمه في الأحكام اللفظية تُؤْذِنُ بالفرق بينهما في المعنى - أيضًا- وإلا لزم التحكم، وذكروا الفرق بأنَّ (اسم الجنس): موضوع لفرد من أفراد الجنس لا بعينه، وهو الفرد المنتشر بناء على أنه مرادف للنكرة، أو موضوع للحقيقة بلا قيدِ وحدةٍ وغيرها بناء على التغاير بينهما، وأن (عَلَم الشخص): موضوع للحقيقة المستحضرة، أي: المعينة في الذهن على أنه شرط عل الخلاف في ذلك(١٠٤).

المبحث الرابع في الرسالة: في الفرق بين (اسم الجنس الإفرادي) و(اسم الجنس الجمعي)، ذكر أن الإفرادي: موضوع للفرد المنتشر بلا قيد الوحدة، أو بقيد الوحدة على الخلاف السابق ذكره في مبحث (الفرق بين اسم الجنس والنكرة)، وأما (اسم الجنس الجمعي): فهو ما دلَّ على أكثر من اثنين، وفُرِّق بينه وبين واحدِهِ بالتاء غالبًا، بأن تكون في مفرده غالبًا كـ(تمْر، وتمرة)، وقد يفرَّق بينه وبين واحدِهِ بالياء، كـ(روم، وروومي)، وقد تكون التاء فيه، وواحده بلا تاء، كـ(كَمَأ، وكَمَأة).

وقد أورد إشكالًا في تعريف (اسم الجنس الجمعي)، فمقتضى كونه اسم جنس أنه موضوع للماهِيَّة من حيث هي، ومقتضى كونه جمعيًّا أنه موضوع للأفراد، ففي الجمع بينهما تنافٍ، وأجاب عن هذا بأنه اسمٌ للجنس وضعًا، وجمعيٌ استعملًا أي: أنه وضع للماهِيَّة، واستعمل في غيرها في الجمع (١٠٥).

---

(١٠٤) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥ – ٦.

(١٠٥)ا نظر : رسالة الدمنهوري: ٧ – ٨.

المبحث الخامس في الرسالة: فـي الفـرق بـين (الجمـع) و(اسـم الجمـع)، فالجمع: هو ما دلَّ على أفراده دلالةَ تكرَار الواحد بحرف عطف، فهو من باب (الكُلِـيَّة).

وأما (اسم الجمع): فهو ما دلَّ على أفراده دلالةَ الكل على أجزائـه، فهو من باب (الكُل)، والغالب أنه لا واحد لـه من لفظـه، كـ(قوم، ورهـط، وطائفة)، وقد يكون له مفرد من لفظه كـ(ركْب، وصحب) (١٠٦).

المبحث السادس في الرسالة: في تعريف(الماهِيَّة) و(الحقيقة) و(الهويـة) و(الكُلِّي) و(الجزئي)، فقد عرَّف (الماهِيَّة) بأن لفظها يطلق على معنيين: ما يجاب به عن السؤال بـ: ما هو؟، والمعنى الآخر: ما يكون بـه الشـيء هو هو، وذكر اتفاق العلماء على أن الماهِيَّة الكُلِّـيَّة لا وجود لها فـي الخارج استقلالا، وأن العلماء اختلفوا في وجودها فـي ضمن الأشخاص، ورجح أن الماهِيَّة التي توجد فـي الأشخاص هـي الماهِيَّة بشرط شـيء، وهي الجُزْيء، وأما الماهِيَّة بشرط لا شـيء فهي الكُلِّي، وهذا لا يحتوي عليه الفرد(١٠٧).

وذكر أن (الماهِيَّة) عند الفلاسفة ثلاثة أقسام: (ماهِيَّة مخلوطة) وهو الماهِيَّة المشروط لحوق العوارض لها، كزيد وعمرو وغيرهما من أفراد الإنسان، و(ماهِيَّة مجردة) وهي الماهِيَّة التي لا تكون بشرط شـيء، وهـي غير موجودة لا خارجًا ولا ذهنًا عند المحققين، و(الماهِيَّة المطلقة): وهـي الموجودة لا بشرط لحوق العوارض ولا عدم لحاقها (١٠٨).

وأما (الحقيقة): فهي الماهِيَّة الثابتة، وبينها وبين (الماهِيَّة) العموم والخصوص المطلق، فالمعدومات غير الممكنة كـ(العنقاء) لها ماهِيَّة ولا حقيقـة لهـا، ولفـظ (الحقيقـة) مـن لفـظ :حَـقَّ، إذا ثبـتَ، فيكـون أفرادهـا المنتزعة هي منها متحققة ثابتة، ولم يعتبر ذلك في (الحقيقة)(١٠٩).

---

(١٠٦) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٩- ١٠.

(١٠٧) انظر : رسالة الدمنهوري: ق١٤.

(١٠٨) انظر : رسالة الدمنهوري: ١٤ – ١٦.

(١٠٩) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٤.

و(الهوية): هي الحقيقة الجزئية، كحقيقة زيد(١١٠).

و(الكُلِيّ) هو الماهِيَّة الصادقة على كثيرين من حيثُ هِيَ، أي من غير اعتبار شيء مخصوص(١١١)، وذكر أنواعه، وهي: طبيعي، ومنطقي، وعقلي(١١٢).

و(الجُـزْئي): هو ما يمنع تصوره من صدقه على كثيرين(١١٣).

(١١٠) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٤.

(١١١) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٧.

(١١٢) انظر: رسالة الدمنهوري: ق ١٧.

(١١٣) انظر: رسالة الدمنهوري: ق ١٧..

الرسالة السادسة: رسالة البشري (مطلب بيان الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس)

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف

سليم بن أبي فراج بن السيد سليم بن أبي فراج البشري، ولد سنة ١٢٤٨هـ في قرية محلة بشر، من قرى محافظة البحيرة في مصر(١١٤).

شيوخه وتلاميذه

تلقى العلم في صغره عن خاله السيد بسيوني البشري، ثم التحق بالأزهر الشريف، ودرس فيه الفقه على مذهب الإمام مالك، وظل يواصل الدراسة بالأزهر تسع سنوات كاملة(١١٥).

وأخذ العلم عن جلة من شيوخ الأزهر، منهم : الشيخ الخناني، والشيخ عليش، والإمام الشيخ الباجوري(١١٦).

واستخلفه شيخه الاخنائي في تعليم الطلبة (١١٧)، فكَثُر تلاميذه، ومنهم: الشيخ محمد

راشد، والشيخ بسيوني البيباني، والشيخ محمد عرفة، وغيرهم من أفاضل العلماء(١١٨).

---

(١١٤) انظر: الأعلام: ١١٩/٣، ومعجم المؤلفين: ٧٨١/١، وشيوخ الأزهر:٢/ ٨٢.

(١١٥) انظر: شيوخ الأزهر: ٢/ ٨٢.

(١١٦) انظر: شيوخ الأزهر: ٢ / ٨٢-٨٣.

(١١٧) انظر: شيوخ الأزهر: ٢ / ٨٣.

(١١٨) انظر: شيوخ الأزهر: ٢/ ٨٣.

وظائفه

تولى إمامة مسجد السيدة زينب، وتولى مشيخة ونقابة السادة المالكية، وكان في مقدمة العلماء الذين وقع عليهم الاختيار لإصلاح الأزهر في عهد الشيخ حسونة الواوي، فكان عضوًا في مجلس إدارة الأزهر، ثم اختير في سنة ١٣١٧هـ الموافق ١٩٠١م شيخًا للجامع الأزهر، وفي سنة ١٣٢٠هـ قدَّم استقالته احتجاجًا على اعتراض الحكومة على تعيينه الشيخ أحمد المنصوري شيخًا لأحد أروقة الأزهر، ثم أعيد تعيينه شيخًا للأزهر سنة ١٣٢٧هـ(١١٩).

مؤلفاته(١٢٠)

١- حاشية تحفة الطلاب على شرح رسالة الآداب.
٢- حاشية على رسالة الشيخ عليش في التوحيد.
٣- المقامات السنية في الرَّد على القادح في البعثة النبوية.
٣- عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان.
٤- مطلب الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس(وهو موضوع الدراسة)

وفاته

توفي سنة ١٣٣٥هـ(١٢١)، بعد أن عاش تسعين سنة قضاها في الدعوة والتعليم .

---

(١١٩) انظر: الأعلام: ١١٩/٣، وشيوخ الأزهر: ٢ / ٨٣ - ٨٤.

(١٢٠) انظر: معجم المؤلفين: ٧٨١/١، و شيوخ الأزهر: ٢/ ٨٤.

(١٢١) انظر: شيوخ الأزهر: ٢/ ٨٤.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للرسالة

أولا: سبب تأليف الرسالة

السبب الباعث له على تأليف الرسالة أنه وجد أن كلام العلماء في التفريق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، و(عَلَم الشخص)، والكلام في (النكرة) فيه خفاء يحتاج لتوضيح، قال في مقدمته: " أما بعد فإن مبحث العلمين واسم الجنس والنكرة من أهم المباحث، وقد ذكره النحويون مفرقا على وجه فيه خفاء، فعَنَّ لي أن أذكره مجموعًا على وجهٍ سهلٍ في رسالة لطيفة "(١٢٢).

ثانيا: مباحث الرسالة

احتوت الرسالة على أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول في الرسالة: في تعريف (العَلَم الشخصي)، وقد بدأ التعريف بذكر معنى (العَلَم) لغة، فقد ذكر أنه يطلق على ثلاثة معانٍ: الأول : (الجَبَل) كقوله تعالى: ((ولهُ الجَوَارِ في البحْرِ كَالأعْلَام))(١٢٣)، إذ هو جمع (عَلَم) بمعنى: جَبَل، قالت الخنساء:

وَإنَّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نَارُ(١٢٤)

والمعنى الثاني : (الراية) كعَلَم الجيش، والمعنى الثالث: (العلامة)، والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من هذا الثالث، لقولهم في توجيه التسمية : لأنه علامة على تسمية مسماه(١٢٥).

وأما من جهة الاصطلاح فذكر أنَّ (العَلَم الشخصي) هو ما وضع لمعيَّنٍ خارجًا، وأورد تعريف ابن الصائغ وردَّه، إذ قال: " وأفاد ابنُ الصائغ أنه للماهِيَّة المشخَّصة ذهنًا وخارجًا، وهو مبني على وجود الماهِيَّة خارجًا في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه، وهو خلاف التحقيق،

---

(١٢٢) رسالة البشري :ق:٢.

(١٢٣) سورة الرحمن آية ٢٤.

(١٢٤) البيت من البسيط ، وهو للخنساء، انظر: ديوان الخنساء: ٣٦٨، ومقاييس اللغة: ٤/ ١٠٩.

(١٢٥) انظر رسالة البشري : ق:١.

فهو ما وضع للفرد المعين خارجًا، لكن التقييد بالخارج أغلبي كما أفاده الصبان نقلًه عن ياسين عند قول المصنف: (يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا)[١٢٦]،ونصه: أي: خارجًا، كعَلَم الشخص الخارجي"[١٢٧].

المبحث الثالث في الرسالة: في تعريف (عَلَم الجنس)، فقد ذكر تعريف بعض النحويين حيث عرَّفه بأنه ما شاع في أفراد لا يَختَصُّ به واحدٌ دون آخر، جارية عليه أحكام عَلَم الشخص اللفظية، وهو معنى قول ابن مالك في الألفية:

وَوَضَعُوا لبعضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ كعَلَمِ الأشْخَاصِ لفْظًا وهو عَمْ

ونصَّ على أن هذا القول ضعيف؛ لأن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعَلَمه في الأحكام اللفظية تُؤذِن بالفرق بينهما في المعنى أيضًا، وإلا لزم التحكم.

واختار أن (عَلَم الشخص) هو ما وضع للحقائق المتحدة في الذهن[١٢٨].

المبحث الرابع في الرسالة: الفرق بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس)، وقد ذكر ثلاثة تفريقات بين (عَلَم الجنس) و(اسم الجنس)، التفريق الأول : أن (عَلَم الجنس) للحقيقة المعيَّنة، و(اسم الجنس) للمفرد المنتشر .

التفريق الثاني: أنَّ (اسم الجنس) موضوعٌ للحقيقة كـ(عَلَم الجنس) إلا أن الفارق بينهما اعتبار التعيين ذهنًا في (عَلَم الجنس) دون اعتباره في (اسم الجنس)[١٢٩].

والتفريق الثالث: أنَّ الحقيقة الذهنية لها جهتان: جهة تَعْيِينها ذهنًا، وجهة صدقُها على كثيرين، فـ(عَلَم الجنس) هو ما وضع للحقيقة من حيث تَعْيِينها ذهنًا، بمعنى أن تَعْيِينها ذهنًا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون

---

(١٢٦) جزء من بيت ألفية ابن مالك في تعريف العَلَم الشخصي ، وهو قوله: اسمٌ يُعيِّنُ المسمَّى مطلقًا عَلَمُهُ كـ(جعفرٍ) و(خِرْنِقا)

(١٢٧) رسالة البشري : ق٢-٣.

(١٢٨) انظر : رسالة البشري: ق٤.

(١٢٩) انظر : رسالة البشري: ق٤- ٥.

الصدق، فيكون الصدق حاصلا غير مقصود في وضعه، ولهذا كان معرفة، و(اسم الجنس) هو ما وضع لها من حيث صدقُها على كثيرين، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعها دون التعيين، فيكون التعيين حاصلا غير مقصود في وضعه، ولهذا كان نكرة عند تجرده من (أل) والإضافة. (١٣٠)، وقال عن التفريق الأخير :"فرق نفيس" (١٣١).

المبحث الخامس في الرسالة: الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة)، فـ (اسم الجنس) عنده هو ما وضع للمعنى المنتشر، ونصَّ على أن هذا مذهب كثير من النحويين كسيبويه وابن الحاجب والأشموني والصبان، وهو بهذا يكون مرادفًا للنكرة

وإما إذا أطلق (اسم الجنس) باعتباره مرادًا به الحقيقة الكلية كما هو المشهور، فالبشري يرى أنه بهذا المعنى مغاير للنكرة، ونصَّ على أن هذا هو ما عليه الآمدي وابن الحاجب (١٣٢).

وعلق على التفريق الأخير بقوله:" ظاهر ما سبق من الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة) أنهما مختلفان بالذات اختلافًا حقيقيًا، والذي استنتجه الغنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة) بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد، والنكرة للفرد الاعتباري، وأن كلا من (رجل، وأسد) يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ذكره الصبان، أي يصح اعتبار الحقيقة في (رجل) فيكون اسم جنس، ويصح اعتبار الفرد المنتشر في (أسد) فيكون نكرة، والعكس، فكل ما صلح لأحدهما صلح للآخر بالاعتبار"(١٣٣).

المبحث الخامس في الرسالة: الفرق بين (الجمع) و(اسم الجمع) و(اسم الجنس الجمعي)، فبعد أن انتهى من موضوع الرسالة وهو التفريق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) و(النكرة) ألحقه بذكر بعض الفروق لما

---

(١٣٠) انظر : رسالة البشري: ٦ – ٧.

(١٣١) رسالة البشري: ٧.

(١٣٢) انظر : رسالة البشري:: ق: ٨.

(١٣٣) رسالة البشري: ق٨.

بينهما من مشاكلة كما قال(١٣٤)، ومنها الفرق بين (اسم الجمع) و(الجمع) ،(اسم الجنس الجمعي) فقال: "اللفظ الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعًا لذلك الأكثر من أول الأمر، وإما أن يكون موضوعًا للحقيقة وغلب على استعماله في ذلك الأكثر، فالأول إن كان من الصيغ المعروفة المضبوطة للقلة أو الكثرة فهو (الجمع)، وهو قسمان: جمع قلة، وجمع كثرة...، وإن لم يكنْ من الصيغ المضبوطة المعروفة للقلة والكثرة فهو (اسم جمع) سواء كان له مفرد من لفظه كـ(ركب، وصحب)، أم لم يكن كـ(قوم، ورهط)، وبين (اسم الجمع) و(الجمع) فرقٌ من جهة المعنى - أيضًا- لأن (الجمع) ما دلَّ على آحاده دلالة تَكْرار الواحد بالعطف...، و(اسم الجمع) ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه، والغالب أن لا واحد له من لفظه، ويؤخذ من هذا أن الجمع في (اسم الجمع) بمعنى الجماعة والإضافة من إضافة الدال للمدلول"(١٣٥).

وأما (اسم الجنس الجمعي) فقال عنه: " ما كان موضوعًا للحقيقة وغلب استعماله في أكثر من اثنين...، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا كـ(تمر، وكلم)، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء كـ(روم وزنج) لـ (رومي وزنجي)، وقد يكون التاء في اسم الجنس الجمعي ويكون المفرد مجردًا منها كـ(كمأة) لجمع و(كمأ) للمفرد"(١٣٦).

المبحث الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرسائل

المطلب الأول: منهج الرسائل

أولا: تسمية الرسائل

انفرد البشري بتسمية رسالته، فقد نص على ذلك في خاتمة الرسالة بقوله:

---

(١٣٤) انظر : رسالة البشري: ق١٤.

(١٣٥) رسالة البشري: ق ١٤ – ١٥.

(١٣٦) رسالة البشري: ق ١٤ – ١٥.

"ولما بدا بدر التمام وفاح منه نشر الختام لقبته بـ(مطلب الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس"(١٣٧).

وأما بقية أصحاب الرسالة فلم يضعوا لرسائلهم عنوانا خاصًا، فقد اكتفوا بتبيان موضوع الرسالة في مقدماتهم.

ثانيا: وضع مقدمة للرسائل وخاتمة

انفرد الشوكاني بعدم وضع مقدمة لرسالته؛ وذلك لأنها كانت جوابًا عن سؤال ورد إليه، فابتدأ بالجواب عن السؤال دون توضيح للموضوعات التي سيذكرها اكتفاء بورودها في السؤال.

وأما بقية الرسائل فقد بدأت بمقدمات تشتمل على استفتاح، ثم بيان موضوع الرسالة، والسبب الباعث على تأليفها.

فالداودي بيَّن موضوع رسالته بقوله: "" أما بعد، فهذه رسالة لطيفة متضمنة للفرق بين الجمع واسمه، وبين اسم الجنس وعَلَمه على وجه قريب المأخذ سهل العبارة جلي المعنى متضح الإشارة"(١٣٨).

وقال ابن كيران عن موضوع رسالته: " هاهنا حقائق تحتاج إلى معرفة الفرق بينها لاشتباه بعضها ببعض، وقلَّ من يحرر فيها النقل من فحول الرجال فضلًا عمن دونهم، وهي (النكرة)، و(اسم الجنس)، و(عَلَم الجنس)،و(المعرَّف بلام الحقيقة ولام العهد الذهني، ولام الاستغراق، ولام العهد الخارجي)"(١٣٩).

وقال السعدي مبيّنًا موضوع رسالته: " وبعد، فهذه رسالة ألفتها في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعَلَمه، والفرق بينهما معنى، وأن أسماء الكتب والعلوم أعلام أشخاص أم أعلام أجناس، متحرّيًا للإيجاز مائلا عن التطويل"(١٤٠).

وأما الدمنهوري فقد قال مبيّنًا موضوع رسالته: "هذه رسالة جمعت فيها ما حققوه من الكلام على (عَلَم الشخص والجنس)، و(اسم الجنس)،

---

(١٣٧) رسالة البشري: ق ١٨.

(١٣٨) رسالة الداودي: ق ١.

(١٣٩) رسالة ابن كيران: ق ١.

(١٤٠) رسالة السعدي: ق ١.

و(النكـرة)، و(الجمـع)، و(اسـم الجمـع)، و(الحقيقـة)، و(الماهِيَّـة)، و(الهوية)، و(الكلي)، و(الجزئي)" "[١٤١].

وقال البشري في ذلك: " أما بعد فإن مبحث العلمين واسم الجنس والنكرة من أهم المباحث، وقد ذكره النحويون مفرقا على وجه فيه خفاء، فعن لي أن أذكره مجموعًا على وجه سهل في رسالة لطيفة "[١٤٢].

وأما ذكر السبب الحامل لأولئك العلماء على تأليف رسائلهم فيختلف من عالم لآخر، فالداودي ذكر أن سبب تأليفه للرسالة أنه وقف على أبيات لبعض العلماء في معرفة الفرق بين (الجمع) و(اسم الجمع)، فألحقها بأبيات من نظمه في الفرق بين اسم الجنس وعَلَمه ثم شرح الجميع[١٤٣].

وابن كيران أشار إلى السبب بقوله: " هاهنا حقائق تحتاج إلى معرفة الفرق بينها لاشتباه بعضها ببعض، وقلَّ من يحرر فيها النقل من فحول الرجال فضلًا عمن دونهم"[١٤٤].

وأما السعدي فيظهر من كلامه في مقدمته أن السبب الباعث له على تأليف رسالته أنه رأى أن موضوع رسالته مما تمس الحاجة لتوضيحه[١٤٥].

وأما الشوكاني فإن رسالته جواب عن سؤال ورد عليه القاضي في شهر ربيع سنة ١٢٠٢هـ، وقد ذكر جامع الرسائل -وهو ابن الشوكاني - ذلك في مقدمة الرسالة[١٤٦].

ويتفق الدمنهوري والبشري في السبب الباعث لهما على تأليف رسالتيهما، فالدمنهوري قصد بتأليفها جمع ما حققه مشايخه ومن

---

(١٤١) رسالة الدمنهوري: ق ١.

(١٤٢) رسالة البشري: ق:٢.

(١٤٣) انظر رسالة الداودي: ق١٢.

(١٤٤) رسالة ابن كيران: ق ١.

(١٤٥) انظر رسالة السعدي: ق ١.

(١٤٦) انظر: الفتح الرباني: ١٢/ ٦٠٠١.

قبله(١٤٧)، والبشري قصد بتأليف رسالته جمع ما قاله النحويون على وجه يسهل ضبطه(١٤٨).

وقد انفرد السعدي بوضع خاتمة فيها تنبيهان، التنبيه الأول: في الفرق بين المعرَّف بلام الحقيقة وعَلَم الجنس، والتنبيه الثاني: في الألف واللام الداخلة على أعلام الكتب كـ(الكافية)(١٤٩).

وأما بقية الرسائل فجاءت خواتمها متشابهة، فقد اكتفى مصنفوها بتبيان أن الرسالة انتهت مع عبارات الحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، إلا الشوكاني فقد كانت خاتمته مقتضبة، إذ قال: " وفي هذا المقدار كفاية وإن كان المقام محتملا للتطويل "(١٥٠)،كما أن البشري انفرد بذكر اسم الرسالة في خاتمته ، قال: " ولما بدا بدر التمام وفاح منه نشر الختام لقبته بـ(مطلب الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس) "(١٥١).

ثالثا: تقسيم الرسائل إلى فصول

انفرد السعدي والدمنهوري بترتيب رسالتيهما بوضعها في فصول، قال السعدي في مقدمته: " رتبتها على ثلاثة فصول وخاتمة "(١٥٢)، وفصوله هي: الفصل الأول: في تقسيم العلم إلى جنسي وشخصي، والفصل الثاني: في أسماء الكتب هل هي أعلام جنسية أو أعلام شخصية؟، والفصل الثالث: في أسماء العلوم هل هي أعلام جنسية أو أعلام شخصية؟.

وأما الخاتمة لديه فتشتمل على تنبيهين، الأول: الفرق بين المعرَّف بلام الحقيقة وعَلَم الجنس، والتنبيه الثاني: في الألف واللام الداخلة على أعلام الكتب كـ(الكافية).

---

(١٤٧) انظر رسالة الدمنهوري: ق ١.

(١٤٨) انظر: رسالة البشري: ق:٢.

(١٤٩) انظر رسالة السعدي: ق ٣ – ٤.

(١٥٠) الفتح الرباني: ١٢ / ٦٠٠٧.

(١٥١) رسالة البشري: ق ١٨.

(١٥٢) رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

وأما الدمنهوري فقال: " رتبتها على أربعة فصول"(١٥٣)، لكنه في كتابتها جعلها في خمسة فصول وكرَّر الفصل الثالث، ولا أعلم هل هو خطأ منه أو من الناسخ؟، فالحق أنها خمسة فصول وهي: الفصل الأول: في عَلَم الشخص، والفصل الثاني: في ماهِيَّة عَلَم الجنس، والفصل الثالث: في علامات عَلَم الجنس، والفصل الرابع: في الجمع واسم الجمع، والفصل الرابع [كذا كرَّره] في الماهِيَّة، والحقيقة، والهوية، والكلي، والجزئي.

وأما بقية الرسائل فلم يرتبها مؤلفوها في فصول، بل شرعوا بذكر موضوعات الرسالة والحديث عنها، كل موضوعٍ يتلو الآخر دون ذكر الفصل بينها بذكر كلمة فصل أو باب أو مبحث.

رابعًا: ذكر الخلاف في الرسائل

بلغت الخلافات التي أوردها مصنفو الرسائل ستة خلافات، اتفقت الرسائل كلها في ذكر الخلاف في (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)، واشتركت بعض الرسائل في ذكر خلاف آخر، كما انفردت بعضها بذكر خلاف آخر، وتميزت رسالتا الدمنهوري والبشري بذكر أربعة من هذه الخلافات، وذكر كل من السعدي والشوكاني خلافين من هذه الخلافات، وإليك التفصيل:

١- الخلاف في الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس، اتفقت الرسائل كلها على ذكر هذا الخلاف(١٥٤)، ولا عجب في هذا؛ إذ إن موضوع الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) هو الموضوع الرئيس الذي صُنِّفت الرسائل لتبيانه، ويتلخص الخلاف في هذه المسألة بقولين، القول الأول: أن (اسم الجنس): هو ما وُضع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فـ(أسد) – مثلا- موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلًا من وحدة وغيرها.

---

(١٥٣) رسالة الدمنهوري: ق ١.

(١٥٤) انظر: رسالة الداودي ق ٤ – ٥ ، رسالة ابن كيران: ق٢ – ٣، ، رسالة السعدي: ق١ –٢ ، رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/٦٠٠٤– ٦٠٠٥، رسالة الدمنهوري: ق ٥ – ٦، رسالة البشري: ق ٥ – ٦.

و(عَلَم الجنس): هو ما وضع للحقيقة باعتبار أن حضورها في الذهن أخصُ من مطلق الحقيقة، مثل: (أسامة) فإن الواضع استحضر صورة الأسد ليضعَ لها، فتلك الصورة المشخصة في ذهنه جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه، ومطلق الصورة كليٌّ، فإن وضع اللفظ للصورة التي في ذهنه فهو (عَلَم الجنس)، وإن وضعه لمطلق الصورة فهو (اسم الجنس).

والقول الثاني: أن (اسم الجنس) موضوع للحقيقة مع قيد الوحدة، ويعبر عنه بـ(الفرد المنتشر)، فإذا أطلق (أسد) على فرد من تلك الأفراد فإطلاقه عليه على سبيل المطابقة؛ لأن الواضع وضعه عليه، وأما (عَلَم الجنس) فهو موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، مثل: (أسامة) حيث إطلاقه على الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل بالمجاز.

وزاد البشري بحكاية قول ثالث في المسألة، قال: " وقيل: (اسم الجنس) موضوع للحقيقة كـ(عَلَم الجنس) إلا أن الفارق بينهما اعتبار التعيين ذهنًا في عَلَم الجنس دون اعتباره في اسمه "[١٥٥].

وزاد الشوكاني بذكر رأي ابن مالك ومن تابعه، قال:" وذهب ابن مالك في (شرح التسهيل) إلى أنه لا فرق بينهما إلا من حيث اللفظ لا المعنى،.. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان"[١٥٦]، وذكر مثل ذلك البشري، وعلَّق عليه بقوله: " وهذا المذهب ضعيف؛ لأن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعَلَمه في الأحكام اللفظية تُؤذِن بالفرق بينهما في المعنى أيضًا، وإلا لزم التحكم"[١٥٧].

واستدل السعدي بالتفريق بينهما من حيث اللفظ للدلالة على ترجيح القول الأول - وهو القول بأن (عَلَم الجنس): هو ما وضع للحقيقة باعتبار أن حضورها في الذهن أخصُ من مطلق الحقيقة - بقوله: " فإن قلت: ما الدليل على أن (عَلَم الجنس) معتبر فيه الحضور دون اسمه النكرة؟.

---

(١٥٥) رسالة البشري: ق ٤- ٥

(١٥٦) رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/٦٠٠٤- ٦٠٠٥.

(١٥٧) رسالة البشري: ق ٥.

قلت: هو إجراؤهم أحكام المعارف على الأول دون الثاني، وذلك أنه لا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة...، فلما عاملوه معاملة المعرفة، وعاملوا (اسم الجنس) معاملة النكرة دل ذلك على افتراق مدلوليهما، وإلا لزم التحكم"(١٥٨).

٢- الخلاف في الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة)، وقد ذكر هذا الخلاف كل من الدمنهوري والبشري(١٥٩)، وقد ذكرا قولين في المسألة، القول الأول قول النحويين: وهو القول بأنهما مترادفان، فـ(اسم الجنس) موضوع للفرد المنتشر، يعني للماهِيَّة مع وحدة لا بعينها، فيكون حكمه في المعنى كحكم (النكرة)، يعني أن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، فيكون مرادفًا للنكرة.

والقول الثاني قول الأصوليين والمنطقيين: وهو أن (اسم الجنس) و(النكرة) متغايران، فـ(اسم الجنس): ما دل على الماهِيَّة بلا قيد من وحدة وغيرها، و(النكرة): ما دل على الماهِيَّة مع قيد الوحدة الشائعة، وهذا الفرق اعتباري.

٣- الخلاف في ضابط حد القلة والكثرة وهذا الخلاف انفرد بذكره الدمنهوري والبشري(١٦٠)، وقد لخص الدمنهوري الخلاف بقوله: " والذي ارتضاه التفتازاني والدماميني أنَّ جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة، ومنتهى جمع القلة عشرة، ولا منتهى للكثرة، فهما مشتركان في المبدأ مختلفان في المنتهى، والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى"(١٦١)، وقد اعتمد البشري في حكاية الخلاف على رسالة الدمنهوري، فأورده بنصه دون أن يزيد عليه شيئًا(١٦٢).

---

(١٥٨) رسالة السعدي: ق ٢.

(١٥٩) انظر: رسالة الدمنهوري: ق ٥، و ق ٨، ورسالة البشري: ق ٨.

(١٦٠) انظر: رسالة الدمنهوري: ق١٢، ورسالة البشري: ق ١٤- ١٥.

(١٦١) رسالة الدمنهوري: ق ١٢.

(١٦٢) انظر: رسالة البشري: ١٤ - ١٥.

٤- الخلاف في دخول جمعي التصحيح السالم في جموع القلة، أشار إلى هذا الخلاف كل من الدمنهوري والبشري(١٦٣)، وقد اقتصرا على ذكر رأي سيبويه، إذ يرى أنهما من جموع القلة، ولم يذكرا أصحاب القول المخالف لسيبويه.

٤- الخلاف في لفظ (أبَـابِيل) هل له مفرد أو ليس له مفرد؟، والخلاف في مفرده، انفرد بإيراد هذا الخلاف الداودي إذ ذكر أن (أبَـابِيل) مختلف فيها، فالفراء وأبو عبيدة ذهبا إلى أنها لا مفرد لها من لفظها مثل (عَبَابِيد)، وذهب الكسائي وابن دريد والزمخشري إلى أن لها مفردًا، ثم اختلفوا في مفردها، فمفردها عند الكسائي (إبَّوْل) كسِنَّوْر، وعند ابن دريد (إبِّيل) كسكِّين، ومفردها عند الزمخشري (إبَالَة)، وقيل: إن مفردها (إيبَال) كدينار(١٦٤).

٦- الخلاف في الفرق بين (الجنس) و(اسم الجنس) وانفرد الشوكاني بذكر هذا الخلاف، فذكر أن فيه قولين، القول الأول: قول المتقدمين والمتأخرين من المحققين وهو عدم التفريق بينهما، وذكر بعض من قال بهذا الرأي كالرضي، والسعد التفتازاني، والشريف الجرجاني

والقول الثاني: قول جماعة من المتأخرين بوجود فروق، وهي فروق وصفها بأنها مختلطة متخبطة، وذكر أنهم فريقان، فريق يرى أن (اسم الجنس) ما يطلق على القليل والكثير دفعة واحدة، وإذا أريد التنصيص على واحده مُيِّز بالتاء كتمر وتمرة، و(الجنس) ما يطلق على كثيرين على طريق البدل لا دفعة واحدة كـ(رَجُل)، وفريق آخر يرى العكس، بعد ذكر الخلاف رجح بقوله: " ومن جرد النظر إلى معناهما اللغوي وجد الفرق بينهما أوضح من أن يخفى، إذ لا يشك من له أدنى مَشَكَّةٍ أن المراد بالجنس المدلول، وباسمه الدال كـ(زيد، واسم زيد)، إلا أن أهل الاصطلاح لم يلتفتوا لذلك "(١٦٥)، فالشوكاني هنا يرى أن بينهما

---

(١٦٣) انظر: رسالة الدمنهوري: ق١٢، ورسالة البشري: ق ١٤.

(١٦٤) انظر: رسالة الداودي: ق ١ – ٢.

(١٦٥) الفتح الرباني: ٦٠٠٢/١٢ – ٦٠٠٣.

فرقًا من حيث المعنى اللغوي، لكنه يرى أنهما في الاصطلاح مترادفان؛ إذ لم يفرق بينهما المحققون من العلماء.

خامسا: شواهد الرسائل

من السمات الظاهرة في كل الرسائل قلة الاستشهاد فيها، فرسالتا ابن كيران والشوكاني لم يرد فيهما أي شاهد، ورسالة السعدي ورد فيها شاهد واحد فقط، أورده للاستشهاد به على تنكير العلم إذا أريد به الشيوع، قال: "اللام الداخلة على أسماء الكتب كـ(الكافية)، والعلوم كـ(الفقه) - على تقدير كونها أعلاما - زائدة للمح الأصل، وإضافتها كـ(كافية ابن الحاجب)، و(فقه أبي حنيفة) على هذا التقدير بعد تنكيرها وتقدير الشيوع فيها كما في قوله:

علا زيدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُمْ.....بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ "(١٦٦).

ومثلها رسالة الدمنهوري، فقد أورد شاهدًا واحدًا، فقد ذكر المؤلف أن العموم البدلي غالبٌ على النكرة في الإثبات، وأما العموم الشمولي فهو قليل، واستشهد له بآية قرآنية قال: " وقد تعم فيه شموليًّا نحو ((عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ))"(١٦٧).

وزاد عليهما البشري في رسالته، فقد ذكر فيها شاهدين، إذ ذكر أن لـ(العَلَم) في اللغة ثلاثة معانٍ، منها: الجبل، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ((ولَهُ الجَوَارِ المنشآت فِي البَحْرِ كالأَعْلَامِ))(١٦٨)، وبقول الخنساء:

وإنَّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الهُداةُ بِهِ كأنَّه عَلَمٌ في رأسِهِ نَارُ(١٦٩).

واستشهد بآية قرآنية على أن مجيء النكرة للعموم الشمولي قليل، وهي قوله تعالى: ((عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ))(١٧٠).

---

(١٦٦) رسالة السعدي: ق ٤، والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٦، ولسان العرب: ٣/ ٢٠٠ مادة (ز.ي.د)، وخزانة الأدب: ٢/١٠٣.

(١٦٧) رسالة الدمنهوري: ق ٨، والآية من سورة التكوير، رقمها (١٤).

(١٦٨) سورة الرحمن ، آية (٢٤).

(١٦٩) انظر: رسالة البشري: ق ١، والبيت سبق تخريجه.

(١٧٠) انظر: رسالة البشري: ق ١٣.

وانفردت رسالة الداودي بكثرة الشواهد مقارنة ببقية الرسائل ، فقد استشهد بخمسة شواهد: ثلاثِ آيات، وبيتي شعر.

فأما الآيات فقد ذكر من أنواع لام التعريف اللام الدالة على العهد الخارجي، ومثَّل لها بقوله تعالى: ((وليسَ الذكرُ كالأنثَى))(١٧١)، ومثَّل لـ(لام العهد الذهني) بقوله تعالى: ((فأَكَلَهُ الذِئْب))(١٧٢).

والآية الثالثة استشهد بها لـ(لام العهد الحضوري) وهي قوله تعالى: ((اليومَ أكْمَلْتُ لكمْ دينَكُمْ))(١٧٣).

وأما بيتا الشعر فقد تحدث عن اسمي الجنس الإفرادي والجمعي، وذكر أن منه ما تكون التاء في الجمع مثل (كَمَأ وكَمَأة)، وذكر معنى الكمأة وأنواعها، وذكر من أنواعها (العُسْقُول) بضم العين مفرد (عساقل)، قال: "وهو المراد بقول الشاعر:

ولقد جنيتُكَ أكمؤًا وعَسَاقِلا ولقدْ نهيتُك عن بَنَاتِ الأوبرِ"(١٧٤).

والبيت الآخر ذكره مستشهدًا به على أن المعرَّف بلام العهد الذهني - وإن كان في اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف إلا أنه؛ لكونه في المعنى كالنكرة - قد يعامل معاملة المنكر، ويوصف بالجملة كقوله:

ولقدْ أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُني فمضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني(١٧٥)

المطلب الثاني: موضوعات الرسائل

---

(١٧١) انظر : رسالة الداودي: ق ٧، والآية رقم (٣٦)، سورة آل عمران.

(١٧٢) انظر رسالة الداودي: ق ٨، والآية رقم (١٧)، سورة يوسف.

(١٧٣) انظر: رسالة الداودي: ق ٧ ، والآية من سورة المائدة، ورقمها (٣).

(١٧٤) رسالة الداودي: ق ٣- ٤.، والبيت من الكامل ، وهو من دون نسبة في كثير من كتب النحو واللغة، ومنها: المقتضب: ٤٨/٤، والخصائص: ٥٨/٣، والإنصاف:٣١٩/١،

(١٧٥) انظر : رسالة الداودي: ق ٧ – ٨ ، والبيت من الكامل، مختلف في نسبته؛ فهو لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات:١٢٦، ولرجل من سلول في الدرر اللوامع: ٧٨/١، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢٤/٣، والخصائص: ٣٣٨/٢.

اتفقت الرسائل في الحديث عن بعض الموضوعات، واختلفت في أخرى، فقد اتفقت كلها في الحديث عن موضوع واحد فقط، وهو موضوع (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) والفرق بينهما(١٧٦).

أما ما سوى ذلك من موضوعات فقد اختلفت، فقد اتفقت رسائل الداودي والشوكاني والدمنهوري والبشري في الحديث عن (اسم الجمع) و(الجمع) والفرق بينهما(١٧٧)، وأما رسالتا ابن كيران والسعدي فلم تتطرقا لهذا الموضوع.

واتفقت رسائل الداودي وابن كيران والدمنهوري والبشري في الحديث عن الفرق بين (اسم الجنس) و(النكرة)(١٧٨)، ولم يتطرق لهذا الموضع كل من السعدي والشوكاني.

واتفقت رسائل السعدي والدمنهوري والبشري في الحديث عن (عَلَم الشخص)(١٧٩)، ولم يتطرق لذلك الداودي وابن كيران والشوكاني.

واتفق الداودي وابن كيران والدمنهوي والبشري في الحديث عن (اسم الجنس الجمعي)(١٨٠)، ولم يتطرق له السعدي الموصلي والشوكاني.

واتفق الداودي وابن كيران في الحديث عن أنواع (اللام) الداخلة على الاسم(١٨١)، ولم يتطرق لذلك بقية المصنفين.

وانفرد السعدي بالحديث عن أسماء الكتب، هل هي أعلام شخصية أو جنسية؟(١٨٢)، وبالحديث عن: أسماء العلوم هل هي شخصية أو جنسية؟(١٨٣).

---

(١٧٦) انظر: رسالة الداودي: ق ، ورسالة ابن كيران: ق ٢ – ٣ ، ورسالة السعدي: ق ١– ٢ ، ورسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/ ٦٠٠١ ، ورسالة الدمنهوري: ق ٥ – ٦، ورسالة البشري: ق ٤ – ٥

(١٧٧) انظر: رسالة الداودي: ق ١– ٢ ، ورسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢ /٦٠٠٤ – ٦٠٠٥ ، ورسالة الدمنهوري: ق ٩ – ١٠ ، ورسالة البشري: ق ١٤ – ١٥.

(١٧٨) انظر: رسالة الداودي: ق٦، ورسالة ابن كيران: ق٢، ورسالة الدمنهوري: ق٥، ورسالة البشري: ق– ٥.

(١٧٩) انظر: ورسالة السعدي: ق ١ ، ورسالة الدمنهوري: ق ١ ، ورسالة البشري: ق ٢ – ٣.

(١٨٠) انظر: رسالة الداودي: ق ٣، ورسالة ابن كيران: ق ٢ ، ورسالة الدمنهوري: ق ٧ –٨، ورسالة البشري: ق – ١٥١٤.

(١٨١) انظر: رسالة الداودي: ق ٦ – ٨ ، ورسالة ابن كيران: ق ٥.

وانفرد الشوكاني بالحديث عن الفرق بين (اسم الجنس) و(اسم الجمع)[١٨٤]، وانفرد أيضا بالحديث عن الفرق بين (الجنس)، و(اسم الجنس)[١٨٥].

وانفرد الدمنهوري بالحديث عن (الحقيقة)، و(الماهِيَّة)، و(الهوية)، و(الكلي)، و(الجزئي)[١٨٦].

وانفرد البشري في الحديث عن معنى (العلم) في اللغة[١٨٧].

المطلب الثالث: مصادر الرسائل

تميزت رسالتا الدمنهوري والبشري بأنهما ذكرا في مقدمتي رسالتيهما مراجعهما في الرسالة، قال الدمنهوري: "اقتطفتها من حاشية العلامة الصبان على الأشموني، ومن حاشية العلامة ياسين على التصريح، ومن شرح العلامة المحلي على جمع الجوامع في مبحث (المطلق)، ومن حاشية العلامة البناني على مختصر السنوسي في علم المنطق، ومن رسالة الشيخ الإمام والبحر الهمام شيخنا العطار صدَّرها بمباحث تتعلق بـ(علم الوضع)، وتكلم فيها على عَلَم الشخص، وعَلَم الجنس، وأطال فيها الكلام بذكر مباحث حكمية ومناقشات مع الأعلام، فلذلك صعب مدركها، وتوعر مسلكها، ومع ذلك عاقته العوائق عن إكمالها، ومن رسالة لشيخنا العلامة الأمير سمَّاها بإتحاف الأنس في العَلَمين الشخصي و[الجنسي][١٨٨]، وغيرها كما يعلم

---

(١٨٢) انظر: رسالة السعدي: ق ٣.

(١٨٣) انظر: رسالة السعدي: ق ٣.

(١٨٤) انظر رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٦/١٢.

(١٨٥) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠١/١٢.

(١٨٦) انظر: رسالة الدمنهوري: ق ١٤ – ١٧.

(١٨٧) انظر: رسالة البشري: ق ١.

(١٨٨) في الأصل: (الأنس) وهو تصحيف، واسمها (إتحاف الأنس في الكلام على العلمين واسم الجنس) كما حققها أ.د إبراهيم الحندود.

الواقف عليها، وما وجدته من صواب فمن هؤلاء الأعلام، ومن خطأ فمن ذهني المسي الأفهام"(١٨٩).

وقال البشري: " فعنَّ لي أن أذكره مجموعًا على وجه سهل في رسالة لطيفة جمعتها من حاشية المحقق الصبان على شرح الأشموني في هذا المبحث، ومن رسالة شيخ شيوخ مشايخنا العلامة الأمير في هذا المبحث أيضًا، ومما فتح الله به، ومنه أستمد العون"(١٩٠).

وتميزت رسالة ابن كيران بعدم ذكر أي مصدر من الكتب التي اعتمد عليها بل اكتفى بذكر بعض أسماء العلماء.

وأكثر الرسائل التي ذكرت مراجعها من الكتب هي رسالة الدمنهوري، فقد أورد أسماء ستة عشر كتابا نقل منها في رسالته.

وتأتي بالمرتبة الثانية رسائل الداودي والشوكاني والبشري فقد أورد كلٌ منهم أسماء أحد عشر كتابا.

وأما السعدي فقد أورد أسماء ثلاثة كتب نقل عنها.

وأما العلماء الذين صرَح بأسمائهم أصحاب الرسائل فقد تفوقت رسالة البشري في هذا، إذ أورد أسماء ثلاثة عشر عالمًا، وتأتي بالمرتبة الثانية رسالة الدمنهوري، إذ أورد فيها أسماء اثني عشر عالما، ثم في المرتبة الثالثة رسالة الداودي فقد أورد أسماء عشرة علماء نقل عنهم، ثم رسالة الشوكاني فقد أورد فيها أسماء تسعة علماء نقل عنهم، وبعدها رسالة السعدي فقد أورد أسماء ثمانية علماء، ثم في المرتبة الأخيرة رسالة ابن كيران إذ اقتصر على إيراد أسماء ستة علماء فقط نقل عنهم، وبهذا تكون رسالة ابن كيران أقل الرسائل مصادر من حيث الكتب والرجال، ثم بعدها بالقلة رسالة السعدي.

وإليك أسماء الكتب وأسماء العلماء الذين كانوا مصادر لمؤلفي الرسائل.

أولا: الرجال

١- الداودي

---

(١٨٩) رسالة الدمنهوري: ق١.

(١٩٠) رسالة البشري: ق ١.

أورد الداودي أسماء عشرة علماء استقى منهم آراء في تقرير بعض الأحكام، وهم: الكسائي ١٨٩هـ[١٩١]، والفراء (ت ٢٠٧هـ)[١٩٢]، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)[١٩٣]، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)[١٩٤]، و ابن الحاجب (ت٦٤٤هـ)[١٩٥]، والقرافي (ت ٦٨٤هـ)[١٩٦]، ورضي الدين الاستراباذي (توفي تقريبا ٦٨٦هـ)[١٩٧]، وسعد الدين التفتازاني (ت٧٢٢هـ)[١٩٨]، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)[١٩٩]، وكمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ)[٢٠٠]، ويحيى المغربي (ت القرن التاسع)[٢٠١].

٢- ابن كيران

أورد ابن كيران ستة أسماء لعلماء استقى منهم، وهم: السكاكي (٦٢٦ت)[٢٠٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٤هـ)[٢٠٣]، وتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)[٢٠٤]، وسعد الدين التفتازاني (ت٧٢٢هـ)[٢٠٥]، وجلال الدين

---

(١٩١) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(١٩٢) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(١٩٣) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(١٩٤) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(١٩٥) انظر: رسالة الداودي: ق ٥.

(١٩٦) انظر: رسالة الداودي: ق ٤.

(١٩٧) انظر: رسالة الداودي: ق ٥.

(١٩٨) انظر: رسالة الداودي: ق ٥، ق ٧.

(١٩٩) انظر: رسالة الداودي: ق ٣.

(٢٠٠) انظر: رسالة الداودي: ٥.

(٢٠١) انظر: رسالة الداودي: ق ٤.

(٢٠٢) انظر: المرجع السابق: ق ٥.

(٢٠٣) انظر: رسالة ابن كيران: ق ١، ق ٤.

(٢٠٤) انظر: رسالة ابن كيران: ق ١، ق ٤.

(٢٠٥) انظر: رسالة ابن كيران: ق ١، ق ٤.

المحلي
(ت ٨٦٤هـ)[٢٠٦]، وابن أبي شريف[٢٠٧](ت٩٠٦هـ).

٣- السعدي الموصلي

أورد السعدي أسماء ثمانية علماء استقى منهم في تقرير بعض الأحكام وهم: سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢٠٨]الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢٠٩]، وابن الحاجب (ت٦٤٤هـ)[٢١٠]، ورضي الدين الإستراباذي (توفي تقريبا ٦٨٦هـ)[٢١١]، وابن مالك (ت ٦٧٠ هـ)[٢١٢]، وسعد الدين التفتازاني (ت٧٢٢هـ)[٢١٣]، والشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)[٢١٤]، والفاضل عصام بن عربشاه الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ)[٢١٥].

٤- الشوكاني

أورد أسماء ثمانية علماء، وهم سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢١٦]، والزمخشري (ت٥٣٨)[٢١٧]، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)[٢١٨]، وتقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)[٢١٩]، وعبد الرحمن الجامي (ت

---

(٢٠٦) انظر: رسالة ابن كيران: ق ٤.

(٢٠٧) انظر: رسالة ابن كيران: ق ٢.

(٢٠٨) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

(٢٠٩) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

(٢١٠) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ١

(٢١١) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ١

(٢١٢) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ٢.

(٢١٣) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

(٢١٤) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق٣.

(٢١٥) انظر رسالة السعدي الموصلي: ق ٤.

(٢١٦) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٥/١٢

(٢١٧) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢ / ٦٠٠٣.

(٢١٨) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢ /٦٠٠٥.

(٢١٩) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢ /٦٠٠٥.

٨٩٨هـ)[٢٢٠]، وزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)[٢٢١]، والفاكهي (ت٩٧٢ هـ)[٢٢٢]، وبرهان الدين البرماوي (ت ١١٠٦هـ)[٢٢٣]

٥- الدمنهوري

أورد أسماء اثني عشر عالمًا استقى منهم في تقريره لبعض الأحكام، وهم: ابن الحاجب (ت ٦٤٤هـ)[٢٢٤]وابن مالك (ت ٦٧٠ هـ)[٢٢٥]، ورضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ تقريبا)[٢٢٦]، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١ هـ)[٢٢٧]، وسعد الدين التفتازاني (ت٧٢٢هـ)[٢٢٨]، والدماميني (ت ٨٢٧ هـ)[٢٢٩]، وكمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ)[٢٣٠]، والسيوطي[٢٣١]، و ناصر الدين محمد بن الحسن اللقاني المالكي(ت٩٥٨هـ)[٢٣٢]، وياسين العليمي الحمصي (ت

(٢٢٠) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٣/١٢.

(٢٢١) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٣/١٢.

(٢٢٢) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٣/١٢.

(٢٢٣) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٣/١٢.

(٢٢٤) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٢.

(٢٢٥) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥.

(٢٢٦) انظر : رسالة الدمنهوري : ق ١٨ – ١١.

(٢٢٧) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٢.

(٢٢٨) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٢.

(٢٢٩) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٢.

(٢٣٠) انظر : رسالة الدمنهوري: ٨.

(٢٣١) انظر : رسالة الدمنهوري: ٧.

(٢٣٢) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٩.

١٠٦١ هـ)[٢٣٣]، وشمس الدين محمد بن سالم الحفني (ت ١١٠٠هـ)[٢٣٤]، ومحمد الصبان (ت ١٢٠٦هـ)[٢٣٥].

٦ – البشري

أورد البشري أسماء ثلاثة عشر عالمًا استقى منهم في تقريره لبعض الأحكام، وهم: سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢٣٦]، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١ هـ)[٢٣٧]، وابن الحاجب (ت ٦٤٤ه)[٢٣٨]، ورضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ تقريبا)[٢٣٩]، وابن الصائغ (ت ٧٧٦ هـ)[٢٤٠]، والشريف الجرجاني(ت ٨١٦ هـ)[٢٤١]، والدماميني (ت ٨٢٧هـ)[٢٤٢]، وكمال الدين بن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ)[٢٤٣]، والفاكهي (ت ٩٧٢هـ)[٢٤٤]، و وناصر الدين محمد بن الحسن اللقاني المالكي(ت٩٥٨هـ)[٢٤٥]، وشهاب الدين الغنيمي (ت ١٠٤٤

---

(٢٣٣) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥.

(٢٣٤) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٩.

(٢٣٥) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٠، ق ١١.

(٢٣٦) انظر: رسالة البشري: ق ٥.

(٢٣٧) انظر: رسالة البشري: ق٥، ق ٨.

(٢٣٨) انظر: رسالة البشري: ق ٥، ق٨.

(٢٣٩) انظر: رسالة البشري: ق ١٧.

(٢٤٠) انظر: رسالة البشري: ق ٣.

(٢٤١) انظر: رسالة البشري: ق ٨.

(٢٤٢) انظر: رسالة البشري: ق ١٣.

(٢٤٣) انظر: رسالة البشري:١١، ق ١٢.

(٢٤٤) انظر: رسالة البشري: ق ١١.

(٢٤٥) انظر: رسالة البشري: ق ١٥.

هـ)[٢٤٦]، وياسين العليمي الحمصي (ت ١٠٦١هـ)[٢٤٧]، ونور الدين الشبراملسي (ت ١٠٨٧هـ)[٢٤٨].

ثانيا: الكتب

١- رسالة الداودي: أورد أسماء أحد عشر كتابًا، نقل عنها نصًا أو استشهادًا أو تعليلا وهي: (الصحاح) للجوهري[٢٤٩]، و(الكشاف) للزمخشري[٢٥٠]، و(مختار الصحاح) للرازي[٢٥١]، و(شرح الألفية) لابن الناظم[٢٥٢]، و(جمع الجوامع) للسبكي[٢٥٣]، و(التلخيص) و(شرح التلخيص المختصر) وكلاهما للقزويني[٢٥٤]، و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي[٢٥٥]، و(حاشية السيد على المطول) للشريف الجرجاني[٢٥٦]، و(رسالة الوضع) لعضد الدين الإيجي[٢٥٧]، و(الآيات البينات) للشهاب القاسمي[٢٥٨].

---

(٢٤٦) انظر: رسالة البشري: ق ٩.

(٢٤٧) انظر: رسالة البشري: ق ٣.

(٢٤٨) انظر: رسالة البشري: ق ٩.

(٢٤٩) انظر: رسالة الداودي: ق ٣.

(٢٥٠) انظر: رسالة الداودي: ق ١.

(٢٥١) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(٢٥٢) انظر: رسالة الداودي: ق ٣

(٢٥٣) انظر: رسالة الداودي: ق ١ ، ق ٥.

(٢٥٤) انظر: رسالة الداودي: ق ٥.

(٢٥٥) انظر: رسالة الداودي: ق ٢.

(٢٥٦) انظر: رسالة الداودي: ق ١١.

(٢٥٧) انظر: رسالة الداودي: ق ٥.

(٢٥٨) انظر: رسالة الداودي: ق ٥.

٢- رسالة السعدي الموصلي: أورد أسماء ثلاثة كتب نقل عنها نصًا أو استشهادًا أو تعليلا، وهي: (شرح جمع الجوامع) للجلال المحلي[٢٥٩]،و(شرح اللمحة) لابن هشام الأنصاري[٢٦٠]، و(المطول) للتفتازاني[٢٦١].

٣- رسالة الشوكاني: أورد أسماء أحد عشر كتابًا، نقل عنها نصًا أو استشهادًا أو تعليلا، وهي:

(شرح المفصل) لابن الحاجب[٢٦٢]، و(الكافية) لابن الحاجب[٢٦٣]، و(شرح التسهيل) لابن مالك[٢٦٤]، و(شرح الكافية) للرضي[٢٦٥]، و(شرح الشافية) للرضي[٢٦٦]، و(أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاري[٢٦٧]، و(المطول) للتفتازاني[٢٦٨]، و(حاشية المطول) للشريف الجرجاني[٢٦٩]، و(شرح مختصر المنتهى) لعضد الدين الإيجي[٢٧٠]، و(شرح الكافية) للجامي[٢٧١]، و(الهمع) للسيوطي[٢٧٢].

---

(٢٥٩) انظر : رسالة السعدي: ق١٤.

(٢٦٠) انظر: رسالة الداودي : ق٢.

(٢٦١) انظر: رسالة الداودي: ق٣.

(٢٦٢) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٥/١٢.

(٢٦٣) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٢/١٢.

(٢٦٤) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٢/١٢.

(٢٦٥) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/ ٦٠٠١-٦٠٠٢ ، ٦٠٠٦.

(٢٦٦) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٢/١٢.

(٢٦٧) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٦/١٢.

(٢٦٨) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/ ٦٠٠٢.

(٢٦٩) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/ ٦٠٠٢.

(٢٧٠) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٣/١٢.

(٢٧١) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ١٢/ ٦٠٠١.

(٢٧٢) انظر: رسالة الشوكاني في (الفتح الرباني): ٦٠٠٥/١٢.

٤- رسالة الدمنهوري: أورد أسماء ستة عشر كتابا نقل عنها نصًا أو استشهادًا أو تعليلا وهي: (شرح المفصل) لابن الحاجب[٢٧٣]، و(الألفية) لابن مالك[٢٧٤]، و(المطول) لسعد الدين التفتازاني[٢٧٥]، و(شرح المقاصد) لسعد الدين التفتازاني[٢٧٦]، و(شرح الموافق) للشريف الجرجاني[٢٧٧]، و(حاشية التجريد) للشريف الجرجاني[٢٧٨]، و(الفوائد الغياثية) لعضد الدين الإيجي[٢٧٩]، و(شرح الرسالة العضدية) للسمرقندي[٢٨٠]، و(جمع الجوامع) لجلال الدين المحلي[٢٨١]، و(طوالع الأنوار) للبيضاوي[٢٨٢]، و(حاشية التصريح) لياسين العليمي الحمصي[٢٨٣]،،(حاشية الخفاف على المولى) للخفاف[٢٨٤]، و(مختصر المنطق) للسنوسي[٢٨٥]، (شرح منطق ابن عرفة) للسنوسي[٢٨٦]، و(حاشية الصبان على الأشموني) للصبان[٢٨٧]، و(حاشية على مختصر السنوسي في المنطق) للبناني[٢٨٨].

---

(٢٧٣) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٣.

(٢٧٤) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥.

(٢٧٥) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥.

(٢٧٦) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٤.

(٢٧٧) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٧.

(٢٧٨) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٦

(٢٧٩) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١١.

(٢٨٠) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٩.

(٢٨١) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٥ ، ق ٧.

(٢٨٢) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٢.

(٢٨٣) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٣.

(٢٨٤) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١١.

(٢٨٥) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٦.

(٢٨٦) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٧.

(٢٨٧) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ٩.

(٢٨٨) انظر : رسالة الدمنهوري: ق ١٧.

٤- رسالة البشري: أورد أسماء أحد عشر كتابًا نقل عنها نصًا أو استشهادًا أو تعليلا وهي: (شرح التسهيل) لابن مالك[٢٨٩]، و(الألفية) لابن مالك[٢٩٠]،و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان[٢٩١]، و(المطول) للتفتازاني[٢٩٢]، و(رسالة الوضع)[٢٩٣] لعضد الدين الإيجي، و(حاشية المطول) للشريف الجرجاني[٢٩٤]، و(حاشية الصبا ن على شرح الأشموني) للصبان[٢٩٥]، ورسالة (إتحاف الأنس) للأمير[٢٩٦]، و(حاشية على شرح الملوي للسلم الأخضري) للأمير[٢٩٧]، و(رسالة في الوضع) لابن الجوهري[٢٩٨]، و(حواشي رسالة الوضع) للحفني[٢٩٩].

ويلحظ على مصادر الرسائل ما يلي:

١- بلغت مصادر الرسائل من الكتب ثلاثة وأربعين كتابًا، بعضها تكرر ذكره لدى المصنفين، وهي من فنون مختلفة، وغالبيتها من فنون سبعة، وهي:

كتب في علم النحو، هي:(شرح المفصل) لابن الحاجب، و(الكافية) لابن الحاجب، و(شرح التسهيل) لابن مالك، و(الألفية) لابن مالك،

(٢٨٩) انظر : رسالة البشري: ق ٥.

(٢٩٠) انظر : رسالة البشري: ق ٢.

(٢٩١) انظر : رسالة البشري: ق ٨.

(٢٩٢) انظر : رسالة البشري: ق ١١. ، ق ١٢.

(٢٩٣) انظر : رسالة البشري: ق ٤.

(٢٩٤) انظر : رسالة البشري: ق ٩.

(٢٩٥) انظر : رسالة البشري: ق ٦ ، ق ٨ ، ق ١٦.

(٢٩٦) انظر : رسالة البشري: ق ٣ - ٤، ق ٩ ، ق ١٠ - ١١.

(٢٩٧) انظر : رسالة البشري: ق ١٢- ١٣.

(٢٩٨) انظر : رسالة البشري: ق ٨.

(٢٩٩) انظر : رسالة البشري: ق ١٢.

و(شرح الكافية) للرضي، و(شرح الألفية) لابن الناظم و(أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاري، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان، و(شرح اللمحة) لابن هشام الأنصاري وشرح الكافية) للجامي، و(الهمع) للسيوطي و(حاشية التصريح) لياسين العليمي الحمصي، وحاشية الصبا ن على شرح الأشموني) للصبان، ورسالة (إتحاف الأنس) للأمير.

وكتب في علم اللغة، وهي: (الصحاح) للجوهري، و(مختار الصحاح) للرازي، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي.

وكتب في علم الوضع، وهي: (رسالة الوضع) للقاضي عضد الدين الإيجي، و(شرح الرسالة العضدية) للسمرقندي، و و(رسالة في الوضع) لابن الجوهري، و(حواشي رسالة الوضع) للحفني ، و(حاشية الخفاف على المولى) للخفاف.

وكتب في علم البلاغة، وهي: (التلخيص) و(شرح التلخيص المختصر) وكلاهما للقزويني، و(المطول) للتفتازاني ، و(حاشية السيد على المطول) للشريف الجرجاني، و(الفوائد الغياثية) لعضد الدين الإيجي.

وكتب في علم أصول الفقه، وهي: (جمع الجوامع) للسبكي، و(شرح مختصر المنتهى لعضد الدين، و(شرح جمع الجوامع) للمحلي.

وكتب في علم الكلام، وهي: (شرح المقاصد) لسعد الدين التفتازاني، و(شرح الموافق) للشريف الجرجاني، و(حاشية التجريد) للشريف الجرجاني.

وكتب في علم المنطق، وهي: (مختصر المنطق) للسنوسي ، (شرح منطق ابن عرفة) للسنوسي ، و(حاشية على مختصر السنوسي في المنطق) للبناني، و(الآيات البينات) للشهاب القاسمي، و(حاشية على شرح الملوي للسلم الأخضري) للأمير.

ويضاف إلى ذلك علم التفسير وهو كتاب (الكشاف) للزمخشري، وعلم الصرف وهو كتاب (شرح الشافية) للرضي.

٢- يلحظ ثراء الرسائل بتنويع مصادرها من فنون عدة، ويلحظ كثرة كتب النحو والمنطق وأصول الفقه وعلم الكلام وعلم الوضع وعلم

البلاغة في مصادر الرسائل، وسبب هذا أن مبحث (اسم الجنس) خاصة هو بحثٌ مشترك بين هذه العلوم، فالنحويون يبحثونه في بابي (النكرة والمعرفة)، و(باب العَلَم)، والأصوليون يبحثونه في مباحث الألفاظ في مبحث (المطلق والمقيد) ومبحث (العام والخاص)، والمنطقيون يبحثونه في بحثهم في الكليات في مبحث (الكلي والجزئي)، وعلماء الوضع يبحثونه في مبحث (الدلالة)، والبلاغيون يبحثونه في علم المعاني، في مبحث المعرف بـ(أل) في المسند والمسند إليه.

٣- العلماء الذين أورد المؤلفون أقوالهم يغلب عليهم فنان، الفن الأول: فن علم النحو كسيبويه والكسائي والفراء وابن الحاجب وابن مالك والرضي وأبي حيان والدماميني وياسين الحمصي والصبان، والفن الثاني: فن علم أصول الفقه كالآمدي، وتقي الدين السبكي، والكمال ابن الهمام الحنفي، وجلال الدين المحلي.

يضاف إلى هذين العلمين علم البلاغة كسعد الدين التفتازاني، والشريف الجرجاني

٤-تفاوت الزمن الذي عاش فيه العلماء الذين استفاد منهم مؤلفو الرسائل، إذ تمتد الفترة من القرن الثاني سنة وفاة سيبويه (١٨٠هـ)، إلى القرن الثالث عشر سنة وفاة الصبان (١٢٠٦هـ)

خاتمة

من النتائج التي خرج بها هذا البحث ما يلي:

١- مبحث الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) من المباحث المشتركة بين عدة علوم، إذ يبحثه علماء أصول الفقه في مبحث (المطلق والمقيد)، وعلماء النحو في مبحثي(النكرة والمعرفة) ومبحث (العلم)، وعلماء المنطق في مبحث (الكلي والجزئي)، وعلماء البلاغة في مبحث(أحوال المسند والمسند إليه)، وعلماء الوضع في مبحث(تقسيم دلالة اللفظ).

٢- لم يتطرق قدماء النحويين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء والسيرافي والفارسي وابن جني والزمخشري، ومن كان في طبقات هؤلاء للحديث عن الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس)، إذ كان حديث من تحدث منهم عن هذين المصطلحين حديثا منفصلا، فكان حديثهم عن (اسم الجنس) ضمن حديثهم عن (النكرة)، وحديثهم عن (عَلَم الجنس) ضمن حديثهم عن (العَلَم).

٣- بداية من القرن السابع بدأ النحويون يتحدثون عن الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) كما صنع ابن إياز والرضي، وكان حديثهم عن ذلك الفرق يأتي ضمن مؤلفاتهم في النحو والصرف دون تخصيصه بمؤلف مستقل.

٤- بدأ التأليف المستقل في الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) -حسب ما وصلنا من أخبار- في القرن الثامن الهجري، وأول من ألَّفَ فيه أحمد بن علي الأنصاري المعرف بابن خاتمة الأندلسي المتوفى سنة ٧٥٠هـ، وذلك في رسالته التي سماها (إلحاق العقل بالحس في الفرق بن اسم الجنس وعَلَم الجنس)، وهي رسالة مفقودة لم تصل إلينا، والرسالة الثانية التي وصلت إلينا هي رسالة (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) ليحيى المغربي من علماء القرن التاسع.

٥- بداية من القرن الحادي عشر كثرت الرسائل المصنفة في تبيان الفرق بين (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس).

٦- بالمقارنة بين الرسائل الست التي قام عليها هذا البحث اتضح أن أطولها رسالة البشري فقد جاءت في ١٨ ورقة، وبعدها رسالة الدمنهوري في ١٧ ورقة ونصف، وأقلها رسالة الشوكاني في ٤ ورقات.

٧- اتفقت الرسائل في الحديث عن بعض الموضوعات، واختلفت في أخرى، فقد اتفقت كلها في الحديث موضوع واحد فقط، وهو موضوع (اسم الجنس) و(عَلَم الجنس) والفرق بينهما ، أما ما سوى ذلك من موضوعات فقد اختلفت.

٨- بلغت الخلافات التي أوردها مصنفو الرسائل ستة خلافات، وتميزت رسالتا الدمنهوري والبشري بذكر أربعة من هذه الخلافات، وذكر كل من السعدي والشوكاني خلافين من هذه الخلافات.

٩- من السمات الظاهرة في كل الرسائل قلة الاستشهاد فيها، فرسالتا ابن كيران والشوكاني لم يرد فيهما أي شاهد، ورسالتا السعدي والدمنهوري ورد فيهما شاهدٌ واحدٌ فقط زاد عليهما البشري، فقد ذكر شاهدين، وانفردت رسالة الداودي بكثرة الشواهد مقارنة ببقية الرسائل، فقد استشهد بخمسة شواهد : ثلاثِ آيات، وبيتي شعر.

١٠- بلغت مصادر الرسائل من الكتب ثلاثة وأربعين كتابًا، بعضها تكرر ذكره لدى المصنفين، وهي من فنون مختلفة، وغالبيتها من فنون سبعة، وهي: علم النحو، وعلم الوضع، وعلم المنطق، وعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلم اللغة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المخطوطة

[١] رسالة البشري (بيان الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس) لسليم بن أبي فراج البشري، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، قُيِّدتْ فيها باسم (رسالة في مبحث العلمين واسم الجنس والنكرة)، رقم الحفظ: (٢٦٨٥)، وهي في ١٨ ورقة، متوسط عدد السطور في كل ورقة :٢١سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر : ٩ كلمة .

[٢] رسالة الداودي (رسالة في الفرق بين اسم الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعَلَمه) لمحمد بن عبد الحي الداودي، مجموعة الرفاعي، مكتبة القدس للمخطوطات، وهي في ٨ ورقات، متوسط عدد السطور في كل ورقة :٢٥ سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر : ١٢ كلمة .

[٣] رسالة الدمنهوري لمحمد الدمنهوري، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، قُيِّدتْ فيها باسم: (رسالة في عَلَم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهِيَّة) رقم الحفظ: (٢٦٢)، وهي في ١٨ ورقة، متوسط عدد السطور في كل ورقة:٢٥سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر : ١٢ كلمة .

[٤] رسالة ابن كيران (تقييد في حقائق النكرة واسم الجنس وعَلَمه والمفرد بلام الحقيقة) . لمحمد الطيب بن عبد السلام بن كيران الفاسي، مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المملكة المغربية،: رسالة رقم: MS507_M5، وهي في ٥ ورقات، متوسط عدد السطور في كل ورقة: ١٧سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر : ١٢ كلمة .

[٥] رسالة السعدي الموصلي (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) لصالح بن يحيى السعدي الموصلي، مكتبة جامعة صلاح الدين، تكريت، العراق، رقم: (١٣٢)، مجموع رقم (٥)، وهي في ٥ ورقات، متوسط عدد السطور في كل ورقة: ٢٠سطرًا، ومتوسط عدد كلمات كل سطر : ١٤ كلمة .

ثانياً: الكتب المطبوعة

[٦] أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، لصديق بن حسن القنوجي، أعده للطبع ووضع فهارسه عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، ١٩٧٨م.

[٧] إتحاف المطالع في وفيات القرن الثالث عشر والرابع، لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تنسيق وتحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٧هـ.

[٨] الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٠٦هـ.
[٩] الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط(٥)، من دون تاريخ الطبع.
[١٠]الأعلام، لخبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.
[١١] الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.
[١٢]الإمام الشوكاني حياته وفكره، لعبد الغني قاسم الشرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ومكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، من دون رقم الطبعة وتاريخ الطبع.
[١٣]البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، طبع عام: ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م
[١٤]البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، دون رقم الطبعة وتاريخ الطبع.
[١٥]تاريخ الموصل، لسليمان صائغ الموصلي، المطبعة الكاثولكية، بيروت، لبنان، ١٩٢٨م.
[١٦]خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط(٣)، ١٩٨٩م.
[١٧]الخصائص، لعثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
[١٨]الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د(١)، ١٩٨١م.

[١٩]ديوان الخنساء، تحقيق: لأنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، عمان، ط(١)، ١٩٨٣هـ.
[٢٠]سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق د محمد بن حمزة بن علي الكتاني، لم يذكر الناشر ومكان النشر وتاريخه ورقم الطبعة.
[٢١]شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط(١) ١٤١٩هـ-١٩٩٨مـ
[٢٢]شرح التسهيل للحسن بن أم قاسم المرادي، القسم النحوي منه تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نشر مطبعة الإيمان، المنصور، جمهورية مصر، ط(١)، ١٤٢٧هـ، الموافق: ٢٠٠٦م.
[٢٣]شرح التسهيل لابن مالك، لابن مالك الطائي، تحقيق د عبد الرحمن السيد، ود محمد المختون، دار هجر، لم يذكر فيه مكان الطبع وتاريخه ورقم الطبعة.
[٢٤]شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط(١)، ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م.
[٢٥]شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط (٢)، ١٩٩٦م
[٢٦]شيوخ الأزهر، لأشرف فوزي صالح، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
[٢٧]الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، لمحمد علي الشوكاني، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، اليمن، صنعاء، لم يذكر رقم الطبعة وتاريخ الطبع.
[٢٨]الكتاب، لعمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ط(٣)، ١٩٨٨م.

[٢٩]لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت لبنان.
[٣٠]المختصر الشافي على متن الكافي، لمحمد الدمنهوري، دار المعرفة، لم يذكر فيه مكان الطبع ورقم الطبعة وتاريخها.
[٣١]مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٩٩١م.
[٣٢]معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.
[٣٣]المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.
[٣٤]منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق المستشرق سيدني جلازر، نشر مكتبة أضواء السلف، القاهرة، مصر، مصورة عن نشرة ١٩٤٧م.
[٣٥]موسوعة أعلام المغرب، تحقيق وتنسيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ
[٣٦]نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق :
عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
[٣٧] هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، وهي طبعة مصورة عن طبعة وكالة المعارف، إستانبول، الجزء الأول طبع سنة ١٩٥١م، والجزء الثاني طبع سنة ١٩٥٥م.
[٣٨]همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د عبد السلام محمد هارون، ود عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، ١٤١٣هـ.

ثالثاً: المجلات

[٣٩]مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج١٥، عدد٢٥، ١٤٢٣هـ).

[٤٠] مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ٢٧ (١٢)، ٢٠١٣م.
[٤١]مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، عدد (٣٤)، ١٤٠٨هـ.
[٤٢]مجلة المورد المجلد، الخامس عشر، العدد الرابع.

Research That Had Been Done in The Difference Between Gender-Nouns and Gender-Proper-Nouns in the Arabic Language. Analytical Paper

Dr. Suliman Ali Aldhuhaian
Associate Professor in the Department of Arabic Language and Literature
Faculty of Arabic Language and Social Sciences , University of Qassim

Abstract. This paper studies one of the writing methodologies in the field of Arabic grammar which reviews the historical development in specific subject (difference between Gender-Nouns and Gender-Proper-Nouns). In addition, six attempts in this field which took place in different areas such as: Syria, Iraq, Egypt, Yemen and Western Arabic World over three past centuries are evaluated according to a method that combines between analysis and comparison. This method includes analyzing each attempt alone then compare between them with respect to their scope, roots and examples.